واقع تنمية مصادر المعلومات الإلكترونية في مكتبات الجامعات الأردنية واقتراح سياسة استرشادية لتنميتها

*فادية ممدوح عبد سالم، يونس أحمد الشوابكة**

ملخص

تهدف هذه الدراسة إلى تعرف واقع تنمية مصادر المعلومات الإلكترونية في اثنتي عشرة مكتبة جامعية أردنية، واقتراح سياسة استرشادية لتنميتها، وقد جرى توزيع استبانة مكونة من (58) فقرة على (182) موظفاً، استجاب منهم (153) أي ما نسبته (84.1%)، وقد أظهرت النتائج أن تقدير العاملين لواقع تنمية مصادر المعلومات الإلكترونية في مكتبات الجامعات الأردنية كان متوسطا، وأنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) في تقدير العاملين لواقع تنمية مصادر المعلومات الإلكترونية تعزى لمتغيرات: المستوى الوظيفي، والتخصص، والمؤهل الأكاديمي، والخبرة؛ في حين أظهرت النتائج وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) تعزى لمتغير نوع الجامعة ولصالح الجامعات الخاصة، وقدمت الدراسة سياسة استرشادية مقترحة متضمنة العناصر الأساسية لتنمية مصادر المعلومات الإلكترونية في مكتبات الجامعات الأردنية.

الكلمات الدالة: مصادر المعلومات الإلكترونية، تنمية مصادر المعلومات، مكتبات الجامعات، الأردن.

خلفية الدراسة

لقد كان الهدف الأساسي لوجود المكتبات ومراكز المعلومات ولا زال، تقديم خدمات معلومات جيدة ومتطورة للمستفيدين، وتحقيق رضاهم من خلال توفير مصادر المعلومات التي تلبي احتياجاتهم واهتماماتهم المتعددة، وتعد المكتبات الجامعية من أهم المؤسسات التي تعنى بتوفير مصادر المعلومات للباحثين والطلبة وأعضاء هيئة التدريس من خلال مواكبة أحدث المستجدات في توفير كل جديد في زمن الثورة المعلوماتية، وبما يحقق أهداف الجامعة الأساسية المتمثلة في التعليم، والبحث، وخدمة المجتمع، وقد كان لتكنولوجيا المعلومات، والاتصالات، وتطور صناعة النشر الإلكتروني، والإنترنت دور مهم في تنوع مصادر المعلومات في الوقت الحاضر؛ فلم تعد مصادر المعلومات التقليدية هي السائدة في المكتبات ومراكز المعلومات، بل أصبحت مصادر المعلومات الإلكترونية منافسا قويا لها في هذا المجال.

وتعود الجذور الأولى لمصادر المعلومات الإلكترونية إلى ثمانينيات القرن الماضي بالتزامن مع انتشار الحواسيب الشخصية، وتعززت الآمال مع طرح المعالجات القوية وزيادة مقدرة الذاكرة في تخزين النصوص بما يتيح للجهاز الواحد اختزان آلاف العناوين وإمكانية نقلها على أقراص مدمجة، ومع بداية التسعينات أصبح بمقدور الفرد زيارة المكتبات الإلكترونية المتاحة على الشبكة العنكبوتية؛ وإدراكا منها لأهمية هذه التطورات واستشرافها لما سيحدث في المستقبل، أيقنت دور النشر العالمية أن التطورات المقبلة ستطيح حتما بنشاط النشر التقليدي ممّا حدا بها إلى توفير مختلف مصادر المعلومات الإلكترونية (الوردي والمالكي، 2002).

ويؤكد كل من عليان والسامرائي (2014) أن مصادر المعلومات الإلكترونية أصبحت في الوقت الحاضر من أهم المصادر التي توفر المعلومات السريعة للباحثين، وأن المكتبات وخاصة الجامعية منها أصبحت تظهر حرصا شديدا على اقتناء هذا النوع من مصادر المعلومات إلى جانب المصادر التقليدية أو بديلا عنها في بعض الأحيان لما تتمتع به من مزايا عديدة؛ لذلك ترى متولي (2002) أن عملية تنمية مصادر المعلومات الإلكترونية وإدارتها أصبحت من أهم عناصر المكتبة الجامعية وأنشطتها، بل من أهم مقومات نجاح مهمتها ووظائفها، ولتحقيق هذا الهدف تقوم المكتبات الجامعية بإعداد سياسات مكتوبة لتنمية مقتنياتها وإدامتها، فمثل هذه السياسات تعد أداة ضرورية لاتخاذ القرارات المنتظمة والموثوق بها للحصول على مصادر المعلومات الإلكترونية بمختلف أنواعها، كما تعد وثيقة حية تراجع بصفة منتظمة، تنظم وترشد عمليات التزويد والإتاحة لمصادر المعلومات، مع اتخاذ القرارات اللازمة لحفظها أو تنقيتها أو حتى إلغائها.

* مكتبة الجامعة الأردنية، دائرة المعلومات؛ وقسم علم المكتبات والمعلومات، كلية العلوم التربوية، الجامعة الأردنية. تاريخ استلام البحث 2015/1/18، وتاريخ قبوله 2015/2/15.

ويرى كل من الجابري والسالمي (2008) أنه مع ظهور النشر الإلكتروني وتوسعه، أصبحت المكتبات الجامعية حريصة كل الحرص على الاشتراك في مصادر المعلومات الإلكترونية للاستفادة من المميزات التي توفرها للباحثين، ولكنها وجدت نفسها أمام كم متزايد من مصادر المعلومات جعلها تفكر في سبيل آخر للاستفادة إلى أقصى حد من الموارد المالية المتوافرة، لذلك لجأت المكتبات إلى عقد اتفاقات بينية وتكتلات مكتبية تسمح لها بالتشارك في هذه المصادر، بالإضافة إلى توجيه الاشتراكات في هذه التجمعات المكتبية نحو تغطية اكبر قدر ممكن من المصادر والحصول على أسعار مخفضة.

كما أشار تقرير أصدره الاتحاد الدولي لجمعيات المكتبات إفلا (IFLA) عام2012 م إلى التحديات التي باتت تواجه المكتبات في التعامل مع مصادر المعلومات الإلكترونية، والتي لم تكن تواجهها عند القيام بعملية الاختيار والتزويد لمصادر المعلومات التقليدية المتناظرة، ومن ثم يفضل أن تقوم المكتبة بتطوير سياسات وإجراءات واضحة عند اختيار المصادر الإلكترونية واقتنائها، يسترشد بها العاملون في تنمية المصادر الإلكترونية مع مراعاة تكلفة هذه المصادر، والجدوى الفنية، والترخيص، ومتطلبات الإتاحة والحفظ، وقيود الاستخدام (IFLA, 2012)، وهذا يعني أن تنمية مصادر المعلومات الإلكترونية وإدارتها تتصف بأنها أكثر تعقيدًا من تنمية مصادر المعلومات التقليدية وإدارتها لارتباطها بمجموعة من القضايا الشائكة مثل قضايا الترخيص، والإتاحة، والربط الشبكي، والتسعير، والملكية، وبسبب وجود كثير من التحديات التي تواجه المكتبات في اقتنائها مثل الميزانيات المحدودة والارتفاع المستمر في أسعار المصادر الإلكترونية، وضرورة التعاون مع المكتبات الجامعية الأخرى للمشاركة في مثل هذه المصادر.

مشكلة الدراسة وأسئلتها

لوحظ من خلال مراجعة الأدب المنشور حول مصادر المعلومات الإلكترونية في المكتبات الجامعية، وخاصة ما يتعلق منه بالدراسات العربية مثل دراسات حمزة، (2011)، وعبد الواحد، (2011)، وكليب، (2008)، أن هناك تركيز واضح من جانب هذه الدراسات على الجوانب المتعلقة باستخدام مصادر المعلومات الإلكترونية في المكتبات، واتجاهات المستفيدين نحو استخدامها، ودرجة الإفادة منها، وعدم الاهتمام بالجوانب المتعلقة بتنمية هذه المصادر وتطويرها، كما لوحظ من خلال تصفح مواقع مكتبات الجامعات الأردنية والعربية للبحث عن سياسات مكتوبة لتنمية مصادر المعلومات الإلكترونية خلو مواقع الكثير من هذه المكتبات من أي معلومات تتعلق بهذه السياسات، كما أن ما هو متوافر من خطط وسياسات لتنمية مصادر المعلومات في مواقع بعض المكتبات الجامعية العربية على الإنترنت مثل: مكتبات جامعة دمشق (2012–2014)، والمكتبة المركزية بجامعة القاهرة (2002) لا يتعدى الإشارة إلى مصادر المعلومات الإلكترونية بشكل مختصر.

وحيث أن أحد الباحثين يعمل في إحدى مكتبات الجامعات الرسمية منذ مدة لا تقل عن عشر سنوات قضى أغلبها في قسم التزويد وتحديدا في مجال التعامل مع مصادر المعلومات الإلكترونية، فقد لاحظ عدم وجود سياسة مكتوبة لتنمية مصادر المعلومات عموما ولتنمية مصادر المعلومات الإلكترونية خصوصاً، وأن عمليات الاقتناء والاشتراك والترخيص وما إليها تتم وفقا لمجموعة من الأعراف والممارسات المتفق عليها شفويا بين العاملين في المكتبة، وليس من قبيل المبالغة القول بأن هذا الحال ينطبق على باقي مكتبات الجامعات الرسمية.

ونظراً لندرة الدراسات - على حد علم الباحثيْن– التي تناولت واقع تنمية مصادر المعلومات الإلكترونية في مكتبات الجامعات الأردنية والصعوبات التي تواجهها في اقتنائها، فقد جاءت هذه الدراسة لتكشف عن واقع تنمية وإدارة مصادر المعلومات الإلكترونية في هذه المكتبات، ومعرفة ما إذا كانت هذه التنمية تتم وفقا لسياسات مكتوبة تضعها مكتبات الجامعات الأردنية وتسير عليها، أم أنها تتم وفقا لمجموعة من الأعراف والممارسات التي ينتهجها القائمون على تنمية مصادر المعلومات الإلكترونية في الأقسام المختصة بذلك؛ وبذلك تتمثل مشكلة هذه الدراسة في تعرف واقع تنمية مصادر المعلومات الإلكترونية في مكتبات الجامعات الأردنية، مع وضع سياسة مقترحة تسترشد بها هذه المكتبات في تنمية تلك المصادر؛ وهذا يعني أن هذه الدراسة سوف تقدم إجابات للأسئلة التالية:

1- ما واقع تنمية مصادر المعلومات الإلكترونية في مكتبات الجامعات الأردنية؟

2- ما أثر كل من المستوى الوظيفي، والتخصص، والمؤهل العلمي، والخبرة، ونوع الجامعة في تقدير العاملين لواقع تنمية مصادر المعلومات الإلكترونية في مكتبات الجامعات الأردنية؟

3- ما عناصر ومكونات السياسة الاسترشادية المقترحة لتنمية مصادر المعلومات الإلكترونية في مكتبات الجامعات الأردنية؟

أهمية الدراسة

يعد توفير مصادر المعلومات، التقليدية منها والإلكترونية، في مكتبات الجامعات الأردنية واحدا من أهم الوظائف التي تلتزم بها هذه المكتبات تطبيقا للمعيار السادس المتعلق بالمكتبة ومصادرها وخدماتها من معايير الاعتماد العام التي تتطلبها هيئة اعتماد مؤسسات التعليم العالي في وزارة التعليم العالي والبحث العلمي الأردنية، ولذلك تكتسب هذه الدراسة أهمية خاصة يمكن النظر إليها من جانبين:

الأهمية العلمية

تنبع أهمية الدراسة العلمية من أهمية الموضوع الذي تتناوله وهو تنمية مصادر المعلومات الإلكترونية في المكتبات الجامعية، فلقد أصبحت مصادر المعلومات الإلكترونية منافسا قويا لمصادر المعلومات التقليدية في تزويد المستفيدين بالمعلومات التي يحتاجونها لأغراضهم المتعددة؛ ومع أن المكتبات الجامعية العربية عموماً والأردنية خصوصًا أصبحت تولي هذه المصادر أهمية خاصة وترصد لها المبالغ الكبيرة في ميزانياتها، إلا أنها لا زالت تفتقر إلى سياسات مكتوبة لتنمية هذه المصادر أسوة بالمصادر التقليدية، وهذا يعني أن هذه الدراسة سوف توفر لهذه المكتبات سياسة استرشادية مقترحة تمكنها من التعامل مع مصادر المعلومات الإلكترونية وفق أسس علمية مدروسة.

الأهمية التطبيقية

تنبع أهمية الدراسة التطبيقية من أهمية المكتبات الجامعية بصفة خاصة، ودورها المهم في تزويد أفراد المجتمع الجامعي والباحثين الآخرين بالمعلومات اللازمة لهم على اختلاف أشكالها وأنواعها وطرق الحصول عليها، وحاجة المكتبات المستمرة إلى مواكبة التطورات المتلاحقة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والإفادة من ذلك في تطوير أعمالها ونشاطاتها، وأن تكون دراسة يفيد منها الباحثون لإجراء دراسات على مجتمعات مشابهة لمجتمع هذه الدراسة، وممّا لا شك فيه أن هناك جهات عدة يؤمل أن تستفيد من نتائج هذه الدراسة أهمها:

1- الإدارات العليا للجامعات؛ إذ إن إلقاء الضوء على واقع تنمية مصادر المعلومات الإلكترونية في هذه المكتبات يساعد في اتخاذ القرارات، ووضع الخطط الملاءمة، والإستراتيجيات والسياسات التي من شأنها المساعدة في تقديم أفضل الخدمات للمستفيدين.

2- مدراء المكتبات الجامعية؛ إذ إنَّ تعرفهم على نتائج الدراسة سيساعدهم في تعرف صعوبات التطبيق ومحاولة تذليلها، وبالتالي تطوير العمل.

3- العاملون؛ إذ إنَّ تعرفهم على السياسات اللازمة لتنمية مصادر المعلومات الإلكترونية، وطرق إدارتها، يساعدهم في إيجاد السبل الكفيلة بتنمية المجموعات بصورة سليمة تضمن الاستفادة منها بصورة أفضل.

4- المكتبات الجامعية الأخرى؛ حيث تقدم هذه الدراسة سياسة مقترحة لتنمية مصادر المعلومات الإلكترونية تسترشد بها هذه المكتبات في تنمية هذه المصادر.

مصطلحات الدراسة: فيما يلي تعريف نظري وإجرائي بأهم مصطلحات الدراسة:

مصادر المعلومات الإلكترونية: (Electronic Information sources)

هي تلك المصادر التي يمكن الوصول إليها واستخدامها بواسطة الحاسوب، سواء كان حاسوبا شخصيا، أم عملاقا، أو متاحا عبر جهاز نقال، والتي يمكن إتاحتها عن بعد من خلال الإنترنت أو محليا من خلال الوسائط المادية المتمثلة بالأقراص المدمجة (IFLA, 2012)، ولأغراض هذه الدراسة، تشمل مصادر المعلومات الإلكترونية الأنواع التالية: (الكتب الإلكترونية، والدوريات الإلكترونية، والمراجع الإلكترونية، والأطروحات والرسائل الجامعية، والفهارس الآلية للمكتبات، وقواعد بيانات النص الكامل على الخط المباشر، وقواعد البيانات الداخلية، والأقراص المدمجة، والصور الرقمية، والمصادر السمع بصرية الإلكترونية).

تنمية مصادر المعلومات الإلكترونية: (Electronic Information Sources Development)

هي عملية تخطيط وبناء مجموعة متوازنة ومفيدة من مصادر المعلومات الإلكترونية، قائمة على أساس التقييم المستمر لحاجات المستفيدين، وتحليل إحصاءات الاستخدام، وعادة ما تكون مقيدة بقيود الميزانية (Reitz, 2004) ولأغراض هذه الدراسة تشمل تنمية مصادر المعلومات الإلكترونية: طرق الحصول على هذه المصادر، وسياسات تطويرها، ومعايير اختيارها، وشروط إتاحتها، والمشاركة في اقتنائها، والصعوبات التي تواجه المكتبات في تنميتها، وتقاس من خلال استجابات أفراد الدراسة على الفقرات المخصصة لها في أداة الدراسة.

المكتبات الجامعية:

يعرف (المالكي، 2003) المكتبة الجامعية بأنها: "تلك المؤسسة العلمية الثقافية التي تهدف إلى خدمة الطلبة، وأعضاء الهيئة التدريسية، وموظفي الجامعة وعموم الباحثين،

وتشمل مكتبات الكليات والجامعات والمعاهد العليا والمكتبات الأخرى الملحقة بمؤسسات التعليم العالي".

مكتبات الجامعات الأردنية:

هي المكتبات التابعة للجامعات الرسمية والخاصة التي أنشئت في المملكة الأردنية الهاشمية بموجب قانون خاص بها، وتخضع لقانون الجامعات الأردنية لسنة 2009، وقانون التعليم العالي والبحث العلمي رقم (23) لعام 2009، الذي اشار إليها بعبارة مؤسسات التعليم العالي وعرفها بأنها المؤسسات التي تتولى التعليم العالي سواء كانت جامعات أم كليات مجتمع متوسطة، أو غيرها (موقع وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، 2014).

ولأغراض هذه الدراسة فإن المقصود بمكتبات الجامعات الأردنية الرسمية، مجموعة المكتبات التابعة للجامعات الأردنية الرسمية في شمال المملكة ووسطها وجنوبها وتمثلها في هذه الدراسة: مكتبة الجامعة الأردنية، ومكتبة جامعة البلقاء التطبيقية، ومكتبة جامعة العلوم والتكنولوجيا، ومكتبة جامعة اليرموك، ومكتبة جامعة مؤتة، ومكتبة جامعة الحسين بن طلال، وأما المقصود بمكتبات الجامعات الأردنية الخاصة، فهي مجموعة المكتبات التابعة للجامعات الأردنية الخاصة في منطقة عمان وتمثلها: مكتبة جامعة فيلادلفيا، ومكتبة جامعة عمان الأهلية، ومكتبة جامعة الزيتونة، ومكتبة جامعة الزرقاء الخاصة، ومكتبة جامعة العلوم التطبيقية الخاصة، ومكتبة جامعة الشرق الأوسط.

سياسات تنمية المجموعات: (Collection Development Policies)

وهي بيان تحريري لخطة المكتبة في المحافظة على مظاهر القوة وعلاج مواطن الضعف، وهذه السياسة تمثل خطة العمل والمعلومات التي يسترشد بها العاملون في تفكيرهم واتخاذ قراراتهم (عبد الواحد، 2011)، أما إجرائياً فالمقصود بالسياسات الأدوات الضرورية لاتخاذ القرارات المنتظمة والموثوق بها للحصول على مصادر المعلومات الإلكترونية بمختلف أشكالها وأنواعها، وتقاس من خلال استجابات أفراد الدراسة على الفقرات المخصصة لها في أداة الدراسة.

حدود الدراسة ومحدداتها

تقتصر هذه الدراسة على العاملين الذين يتعاملون مع مصادر المعلومات الإلكترونية في مكتبات الجامعات الأردنية الرسمية والخاصة خلال العام الجامعي (2013-2014)، أما محددات الدراسة فتتمثل في: مجتمع الدراسة وعينتها، وأداتها ودلالات صدقها وثباتها، والمعالجات الإحصائية المستخدمة في تحليل بياناتها.

منهج الدراسة:

تم استخدام المنهج الوصفي المسحي القائم على جمع البيانات، وتصنيفها، وتنظيمها، وتحليلها لأغراض هذه الدراسة.

مجتمع الدراسة:

تألف مجتمع الدراسة من جميع العاملين الذين يتعاملون مع مصادر المعلومات الإلكترونية في ست مكتبات جامعية رسمية أردنية، وست مكتبات جامعية أردنية خاصة خلال العام الجامعي (2013– 2014)، وعددهم (182) موظفاً بناء على المعلومات التي تم الحصول عليها من إدارات تلك المكتبات، وقد جرى اختيار الجامعات الرسمية الست بشكل قصدي لتكون ممثلة للجامعات الأردنية الرسمية في الشمال والوسط والجنوب، وأما بالنسبة لمكتبات الجامعات الرسمية فقد جرى اختيارها بشكل قصدي في منطقة عمان لعدم وجود جامعات خاصة في الجنوب، ولكون الجامعات الخاصة في الشمال حديثة النشأة بالمقارنة مع الجامعات الخاصة التي تم اختيارها في إقليم الوسط.

ونظراً لصغر حجم أفراد مجتمع الدراسة فقد شملتهم الدراسة جميعا، وبلغ عدد الاستبانات المستردة (156) استبانة، أعيد منها (153) استبانة صالحة للتحليل الإحصائي أي ما نسبته (84.1%)، ويبين الجدول (1) توزيع أفراد الدراسة حسب المكتبات التي يعملون بها، ونسب الردود (الاستجابات).

خصائص مجتمع الدراسة:

يبين الجدول (2) توزيع أفراد الدراسة حسب متغيراتها الخمسة:

يتضح من الجدول (2) أن غالبية أفراد الدراسة من حيث نوع الجامعة التي يعملون بها هم من العاملين في الجامعات الرسمية الأردنية بنسبة (68.6 %)، فيما بلغت نسبة العاملين في الجامعات الأردنية الخاصة (31.4 %) فقط، ومن حيث المؤهل العلمي كان غالبية أفراد الدراسة هم من حملة شهادة البكالوريوس (52.3 %)، يليهم حملة شهادة الدبلوم (32.7%)، ثم حملة شهادة الدراسات العليا (15.0 %)، ومن حيث التخصص كانت نسبة العاملين في الجامعات الأردنية من المتخصصين في علم المكتبات والمعلومات (48.4 %)، أقل من نسبة العاملين غير المتخصصين في علم المكتبات والمعلومات (51.6 %)، ومن حيث المستوى الوظيفي كان

غالبية أفراد الدراسة من الموظفين (66.7 %)، يليهم فئة مدراء الدوائر ورؤساء الأقسام (26.8 %)، ثم فئة مدراء المكتبات ونوابهم ومساعديهم (6.5 %)، ومن حيث الخبرة كان غالبية أفراد الدراسة (47 %) ممن يملكون خبرة (10) سنوات فأكثر في العمل، يليهم من يملكون خبرة 6–9 سنوات (37.9 %)، ثم من يملكون خبرة (5) سنوات فأقل (15.1 %).

الجدول (1) توزيع أفراد الدراسة حسب المكتبات التي يعملون بها ونسب الردود (الاستجابات)

مكتبات الجامعات الأردنية الرسمية والخاصة	عدد العاملين	عدد المستجيبين	النسبة المئوية لكل جامعة (%)
مكتبة الجامعة الأردنية	46	40	%26.1
مكتبة جامعة العلوم والتكنولوجيا الأردنية	16	15	% 9.8
مكتبة جامعة اليرموك	24	20	% 13.0
مكتبة جامعة البلقاء التطبيقية (المركز فقط)	18	12	% 7.9
مكتبة جامعة الحسين بن طلال	7	4	% 2.7
مكتبة جامعة مؤتة	16	14	% 9.2
مكتبة جامعة فيلادلفيا	15	12	% 7.9
مكتبة جامعة الشرق الأوسط	6	6	% 3.9
مكتبة جامعة عمان الأهلية	7	6	% 3.9
مكتبة جامعة الزرقاء	9	9	% 5.9
مكتبة جامعة الزيتونة	10	8	% 5.2
مكتبة جامعة العلوم التطبيقية الخاصة	8	7	% 4.5
المجموع	**182**	**153**	**% 100**

الجدول (2) توزيع أفراد الدراسة حسب متغيرات الدراسة الخمسة

المتغيرات الديموغرافية	التكرار	النسبة
الجامعة		
رسمية	105	% 68.6
خاصة	48	% 31.4
المؤهل العلمي		
دبلوم	50	% 32.7
بكالوريوس	80	% 52.3
دراسات عليا	23	% 15.0
التخصص		
مكتبات	74	% 48.4
أخر	79	% 51.6
المستوى الوظيفي		
مدير مكتبة...	10	% 6.5
رئيس قسم...	41	% 26.8
موظف	102	% 66.7
عدد سنوات الخبرة		
5 سنوات فأقل	23	% 15.1
6 – 9سنوات	58	% 37.9
10 فاكثر	72	% 47.0

أداة الدراسة:

في ضوء أسئلة الدراسة وأهدافها، وبعد مراجعة الأدب المنشور وخاصة دراسات كل من: (عافية، 2003)، و(Horava, 2005)، و(Vinau & Meneses 2005)، و(شعلان ومحفوظ، 2012)، و(Mangrum & Pozzebon, 2012)، تم بناء استبانة لجمع البيانات اللازمة للإجابة عن أسئلة الدراسة تكونت من قسمين: الأول، اشتمل على البيانات الديموغرافية عن أفراد الدراسة وهي: (نوع الجامعة، والمؤهل العلمي، والتخصص، وسنوات الخبرة، والمستوى الوظيفي)، والثاني تكون من فقرات تتعلق بواقع تنمية مصادر المعلومات الإلكترونية في مكتبات الجامعات الأردنية الرسمية والخاصة من وجهة نظر العاملين فيها واشتمل على المحاور التالية: سياسات تنمية مصادر المعلومات الإلكترونية، وأسس اختيار مصادر المعلومات الإلكترونية ومعاييره، وشروط إتاحة مصادر المعلومات الإلكترونية، وصعوبات تنمية مصادر المعلومات الإلكترونية، والتعاون بين المكتبات في تنمية مصادر المعلومات الإلكترونية، وبلغ عدد فقراتها بصيغتها النهائية ثمانية وخمسين فقرة، وتم تصميم الإجابة عن الفقرات وفق الأبعاد المصاغة بالاعتماد على مقياس (ليكرت الخماسي) حسب التقسيمات التالية (بدرجة كبيرة جدا، بدرجة كبيرة، بدرجة متوسطة، بدرجة قليلة، بدرجة قليلة جدا) لقياس درجة تقدير العاملين في مكتبات الجامعات الأردنية لواقع تنمية مصادر المعلومات الإلكترونية فيها، والجدول (3) يوضح توزيع عدد فقرات الاستبانة على مجالات الدراسة.

صدق أداة الدراسة:

تم التحقق من صدق المحتوى لأداة الدراسة بعرضها بصورتها الأولية على تسعة محكمين من أعضاء هيئة التدريس ذوي الاختصاص والخبرة في مجال علم المكتبات والمعلومات والتربية والإدارة والحاسوب، وتم الطلب من المحكمين الحكم على كل فقرة من فقرات الأداة من حيث: الوضوح، وسلامة الصياغة اللغوية، ومدى انتمائها للمجال الذي صنفت تحته، وبناءً على آراء المحكمين وملاحظاتهم واقتراحاتهم تمت إعادة صياغة بعض الفقرات وتعديلها ودمج بعضها وحذف بعضها الآخر ليصبح عدد فقرات الأداة (58) فقرة بدلاً من (73) فقرة، وبذلك اعتبرت آراء المحكمين حول صدق المحتوى دليلاً على صدق أداة الدراسة.

ثبات أداة الدراسة:

تم التأكد من ثبات الأداة باستخراج معامل الاتساق الداخلي لمجالاتها باستخدام معادلة كرونباخ ألفا (Cronbach Alpha)، وقد أشارت النتائج إلى أن معاملات الاتساق الداخلي للمجالات الفرعية للأداة تراوحت ما بين (0.89–0.92) وأن معامل الاستقرار الكلي كان (0.93)، وهي قيمة ثبات عالية ومقبولة لأغراض هذه الدراسة. والجدول (4) يوضح ذلك.

الجدول (3) توزيع فقرات الاستبانة على مجالات الدراسة الخمسة

عدد الفقرات	المجالات
12	سياسة تنمية مصادر المعلومات الإلكترونية
12	أسس اختيار مصادر المعلومات الإلكترونية ومعاييره
12	شروط إتاحة مصادر المعلومات الإلكترونية
8	صعوبات تنمية مصادر المعلومات الإلكترونية
14	التعاون بين المكتبات في تنمية مصادر المعلومات الإلكترونية
58	**المجـــموع**

الجدول (4) معاملات الاتساق الداخلي لكل مجال من مجالات أداة الدراسة باستخدام معادلة كرونباخ ألفا (Cronbach Alpha)

المجـــــال	معامل الاتساق الداخلي
سياسة تنمية مصادر المعلومات الإلكترونية	0.92
أسس اختيار مصادر المعلومات الإلكترونية ومعاييره	0.92
شروط إتاحة مصادر المعلومات الإلكترونية	0.89
صعوبات تنمية مصادر المعلومات الإلكترونية	0.90
التعاون بين المكتبات في تنمية مصادر المعلومات الإلكترونية	0.90
معامل الاستقرار الكلي	0.93

وقد تم اعتماد مقياس ليكرت الخماسي لتقسيم الدرجات حسب المتوسطات الحسابية، حيث قسمت الدرجات إلى ثلاث فئات: كبيرة، ومتوسطة، ومنخفضة كما يلي: (5–1) ÷3 = 4÷ 3=1.33؛ وعليه فإن: الفئة الأولى: (1+ 1.33 = 2.33) وأقل، درجة منخفضة، والفئة الثانية: (2.34 – 3.66)، درجة متوسطة، والفئة الثالثة: (3.67) فأكثر، درجة كبيرة.

المعالجة الإحصائية:

لأغراض المعالجة الإحصائية، وللإجابة عن أسئلة الدراسة تم استخدام الحزمة الإحصائية للعلوم الإجتماعية (SPSS) في

تحليل البيانات، وقد تم إدخالها إلى الحاسوب لاستخراج التكرارات، والمتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، وتحليل التباين متعدد المتغيرات (MANOVA) وفقا لأسئلة الدراسة، والأخذ بمستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$)، وللإجابة عن أسئلة الدراسة استخدمت الطرق الإحصائية التالية:

السؤال الأول: تم استخدام المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية.

السؤال الثاني: تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لبيان الفروق الإحصائية بين المتوسطات الحسابية، وتحليل التباين المتعدد (MANOVA)، وتحليل التباين الأحادي والمقارنة بين المتوسطات الحسابية لمعرفة مصادر دلالة الفروق.

الأدب النظري والدراسات السابقة:

أولا: مصادر المعلومات الإلكترونية: مفهومها وأهميتها، وأنواعها، ومشكلات التعامل معها:

عرفت حمدي (2009) مصادر المعلومات الإلكترونية بأنها تلك الأعمال التي يتم إنشاؤها أو تسجيلها واختزانها والبحث عنها، واسترجاعها وتناقلها واستخدامها رقميا باستخدام الحاسب الآلي والتجهيزات الملحقة به، سواء أكانت متاحة عبر الشبكات – وهي الإتاحة عن بعد مثل: قواعد البيانات على الخط المباشر– أم محملة على أحد الوسائط المادية: (أقراص مرنة، وأقراص صلبة، وأقراص مدمجة) وهي الإتاحة المادية، ويتم التمتع بحق استخدامها إما عن طريق التأجير أو الترخيص، وإما عبر الإتاحة المجانية سواء كانت أعمالا مستقلة بذاتها أم كانت أجزاء من أعمال أكبر.

وقد أصبح البحث عن المعلومات عبر الإنترنت من أوائل ما يتبادر إلى ذهن معظم الباحثين في وقتنا الحالي، من هنا تكونت لدى المكتبات رغبة شديدة باقتناء مصادر المعلومات الإلكترونية جنبا إلى جنب مع نظيراتها المطبوعة أو بديلا عنها في أحيان كثيرة، ويوضح قنديلجي وعليان والسامرائي (2009)، والدباس (2010) المزايا التالية لمصادر المعلومات الإلكترونية:

1. السيطرة على الكم الهائل المتدفق من المعلومات، حيث تسهل النظم الحاسوبية خزن المعلومات ومعالجتها واسترجاعها بسرعة وسهولة.
2. السرعة في تحريك المعلومات وتناقلها، أي سرعة تناقل المعلومات من موقع لآخر، من دون النظر إلى المكان أو البعد الجغرافي.
3. إمكانية التحويل من وسيط إلكتروني إلى وسيط آخر، مثال ذلك التحويل من الشكل الإلكتروني إلى الشكل الليزري، أو إلى الشكل الورقي.
4. ضمان الاقتصاد الملموس في الوقت والجهد والمال.
5. المصادر الإلكترونية والنشر الإلكتروني عاملان من عوامل التطوير والتحديث المعرفي؛ فتوافر الكم الهائل من المعلومات يسهل على الإنسان الباحث التحليل والاستنتاج الذي يقود إلى المعرفة.
6. لقد استطاعت مصادر المعلومات الإلكترونية أنَّ تحل لكثير من المكتبات مشكلة المكان ورغبة المكتبات –خاصة الكبيرة منها– بالحصول على أكبر قدر ممكن من مصادر المعلومات لخدمة المستفيدين.
7. غيرت مصادر المعلومات الإلكترونية من طبيعة عمل أمين المراجع التقليدية وحولته إلى أخصائي معلومات يشارك المستفيد ويرشده في الحصول على المعلومات والاتصال مع قواعد البيانات، أو البحث في القواعد المتاحة، وأحياناً قيادته في استراتيجية البحث.
8. توفر للمستفيد سبل الوصول إلى مصادر معلومات غير متوافرة أو متاحة على الورق أساسًا.

ويرى كل من عليان والسامرائي (2014) وحمدي (2009) أنه يمكن تقسيم مصادر المعلومات الإلكترونية إلى فئات أو أنواع مختلفة تبعا لمعايير معينة مثل: الوسط المستخدم، ونوعية المحتوى ونمطه، والتغطية الموضوعية، ونقاط الإتاحة وسبل الوصول إلى المعلومات، وجهات التجهيز، ونوع قواعد البيانات على النحو التالي:

أ. مصادر المعلومات الإلكترونية حسب نوعية المحتوى ونمطه، مثل: الكتب الإلكترونية (Electronic Books)، والدوريات الإلكترونية (Electronic Periodicals).

ب. مصادر المعلومات الإلكترونية حسب التغطية الموضوعية، مثل: المصادرالمتخصصة الشاملة، التي تخص موضوعاً متخصصاً من دون الخوض في تفاصيل التخصصات الدقيقة له، كالمصادر الطبية، أو المصادر الاقتصادية، ومن أمثلة هذا النوع ما يلي (Biosis/ NTIS/ MEDLINE/AGRCOLA)، والمصادر المتخصصة الدقيقة التي تعالج موضوعاً متخصصاً بعمق، كمصادر مرض المناعة المكتسبة، ومصادر التشريح، والمصادر العامة الشاملة لمختلف أنواع الموضوعات ومن أمثلة هذا النوع (DIALOG).

ج. مصادر المعلومات الإلكترونية حسب نقاط الإتاحة وسبل الوصول إلى المعلومات، مثل: قواعد البيانات الداخلية أو المحلية، وهي المعلومات المتوافرة في حاسوب المركز أو المؤسسة الواحدة التي تمكنت من حوسبة إجراءاتها ومحتوياتها

من مصادر المعلومات، والشبكات المحلية والقطاعية (المتخصصة) والوطنية، أي مصادر المعلومات التي يمكن الحصول عليها من الشبكات التعاونية على مستوى منطقة جغرافية محددة، أو الشبكات التي تخص قطاعاً موضوعياً محدداً، والشبكات الإقليمية والواسعة وهي شبكات على مستوى إقليمي او دولي محدود، مثل شبكة المكتبات الطبية لشرق البحر الابيض المتوسط المعروفة باسم (EMLIBNET) وشبكة (OCLC)، والإنترنت والشبكة العنكبوتية العالمية المعروفة باسم WWW/World Wide Web.

د. مصادر المعلومات الإلكترونية حسب جهات التجهيز، مثل: المصادر تجارية على الإنترنت، كالمؤسسات والشركات التجارية الموزعة في مختلف مناطق العالم التي تسعى إلى تحقيق أرباح مادية من إتاحتها للمعلومات، ومصادر المؤسسات غير الربحية، كالجامعات ومؤسسات البحوث وغيرها من المؤسسات التي أتيحت معلوماتها ومصادرها مجاناً.

هـ. مصادر المعلومات الإلكترونية حسب نوع قواعد البيانات، مثل: قواعد البيانات الببليوغرافية (Bibliographic Databases)، وقواعد بيانات المستخلصات (Abstract Databases)، وقواعد بيانات النصوص الكاملة (Full text Databases).

و. مصادر المعلومات الإلكترونية حسب الشكل المادي أو الوسيط المحمل عليه، مثل: الأقراص المدمجة (Compact Discs)، والأقراص المرنة (Floppy Discs)، أو الأقراص الصلبة (Hard Disk)، وتكنولوجيا (iPOD)، وتكنولوجيا (USB Flash Drive)، وأقراص الفيديو الرقمية (Digital Video Disc)، والملفات المتاحة على الخط المباشر أو عن بعد (Online/Remotely Accessible Files).

ومما يجدر ذكره أن المعيار السادس من معايير ضمان الجودة في مؤسسات التعليم العالي الأردنية ومؤشراتها المتعلق بالمكتبة ومصادر المعلومات تضمن في الفقرة (ب): "مصادر المعلومات والخدمات"، عبارة تنص على ضرورة أنْ توفر مكتبة الجامعة مصادر معلومات وخدمات فعالة من حيث النوعية، والعمق، والتنوع، والحداثة لتكون قادرة على دعم البرامج التي تقدمها المؤسسة؛ وعلى الرغم من أنَّ هذا النص فضفاض ولا يشير من قريب أو بعيد إلى مصادر المعلومات الإلكترونية، إلا أن مصطلح مصادر المعلومات في حد ذاته يشمل كل أنواع واشكال مصادر المعلومات بما فيها المصادر الإلكترونية.

وفيما يتعلق بمشكلات التعامل مع مصادر المعلومات الإلكترونية يشير عليان والسامرائي (2014) أنه على الرغم من الفوائد الكبيرة لمصادر المعلومات الإلكترونية إلا أن هناك كثيراً من المشكلات التي تواجه المكتبات عند التعامل معها مثل:

- ضعف البنية التحتية في المكتبات ومراكز المعلومات، وينطبق ذلك على الأجهزة والمعدات المناسبة، والبرمجيات الفعالة.
- ضعف البيئة التكنولوجية، والمستلزمات البشرية التي تتعامل مع الشكل الإلكتروني لمصادر المعلومات.
- الافتقار إلى المعايير والمقاييس الموحدة للتعامل مع المصادر الإلكترونية.
- مشاكل التعامل مع الشكل الإلكتروني لمصادر المعلومات على مستوى الفهرسة، والتصنيف، والتزويد والسيطرة عليها.
- مشاكل الاستشهادات (Citations) المرجعية للمصادر الإلكترونية، حيث يصعب تحديد عنوان المجلة أو الكتاب أو هوية المؤلف، مع التغير في المواقع (URL) التي توصل الباحث إلى مثل هذه المصادر.
- حاجة الباحثين لتحويل الشكل الإلكتروني إلى أشكال ورقية لغرض تناقلها، أو التعليق عليها.
- المعوقات والحواجز اللغوية والنفسية، حيث إن معظم المصادر الإلكترونية مكتوبة باللغة الإنجليزية واللغات الأجنبية الأخرى، بالإضافة إلى الجانب النفسي المتمثل في تقبل الشكل الإلكتروني للمعلومات.
- مشاكل حقوق التأليف والملكية الفكرية، وإساءة التعامل مع نقل المعلومات واقتباسها.

ثانياً: الدراسات السابقة

من خلال الاطلاع على الأدب المنشور حول مصادر المعلومات الإلكترونية، جرى تصنيف الدراسات السابقة حسب عدة محاور تخص تنمية هذه المصادر، وهي: سياسات تنمية مصادر المعلومات الإلكترونية، وأسس ومعايير اختيارها، وشروط إتاحتها، والتعاون بين المكتبات في تنميتها، وأخيراً الصعوبات التي تواجه المكتبات في عملية تنميتها وتطويرها، وينبغي الإشارة في هذا الصدد إلى أنه قد تم استبعاد الدراسات المتعلقة باستخدام المستفيدين لمصادر المعلومات الإلكترونية في المكتبات الجامعية لأنها كثيرة جدا ولا تقع ضمن الاهتمامات المباشرة للدراسة الحالية.

أولاً: الدراسات المتعلقة بسياسات تنمية مصادر المعلومات الإلكترونية:

قامت كل من مانجروم وبوزيبون (2012) Mangrum and

Pozzebon بدراسة حول سياسات تنمية المجموعات في المكتبات الأكاديمية في الولايات المتحدة في الماضي والحاضر، مع التركيز على تحديات الانتقال إلى الشكل الإلكتروني للمعلومات، وقد اتبعت المؤلفتان منهج تحليل المحتوى لسياسات تنمية المجموعات في عدد من المكتبات الأكاديمية الأمريكية لاكتشاف كيف تتعامل هذه المكتبات مع التغير الذي حدث في تنمية المجموعات، وأظهرت النتائج أن جميع المكتبات تقريبا قامت بعمل ممتاز لمعالجة العناصر التقليدية لتنمية المجموعات، وحوالي نصف المكتبات تناولت قضايا التراخيص الإلكترونية في السياسة، ولكن معظمها كانت سياسات عامة.

وأجرت كل من فيجناو ومنيسيز Vignau and Meneses (2005) دراسة هدفت إلى تعرف المكونات الضرورية لصياغة سياسات تنمية المجموعات في مكتبات الجامعات الكوبية، وقد تكونت عينة الدراسة من (16) مركز للتعليم العالي والتقني في (كوبا)، وأظهرت النتائج أنه على الرغم من أن مدراء مكتبات الجامعات ومدراء تطوير المجموعات كانوا على علم بعملية تنمية المجموعات، إلا أن عدداً قليلاً منهم يمتلك سياسة لتنمية تلك المجموعات، والقليل منهم قام بدراسات حول المستفيدين.

كما أجرت عافية (2003) دراسة هدفت إلى تعرف حجم المصادر الإلكترونية المقتناة في مكتبات الجامعات السعودية، ومحاولة تلمس نقاط الضعف ومعالجتها وإبراز نقاط القوة وتطويرها بالإضافة إلى رسم سياسة لتنمية مصادر المعلومات الإلكترونية في تلك المكتبات يتم السير عليها مستقبلاً. وأجريت الدراسة على أربع مكتبات سعودية هي: مكتبة جامعة الملك فهد للبترول والمعادن بالظهران، ومكتبة جامعة الملك عبد العزيز بجدة، ومكتبة جامعة الملك سعود بالرياض، ومكتبة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض. وقد اعتمدت الباحثة على المنهج الوصفي لدراسة الظاهرة موضوع البحث، وأظهرت النتائج حرصاً من قبل المكتبات الجامعية الأربع على اقتناء المصادر الأجنبية المتاحة عبر الإنترنت، بالإضافةً إلى الاشتراك في مجموعة أخرى من المصادر الأجنبية على أقراص بصرية؛ أما المصادر الإلكترونية باللغة العربية فإن الاهتمام بها كان أقل، والاقتناء لها كان محدوداً، وهذه المصادر تركز على الموضوعات الدينية والأدبية والتاريخية والتعليمية، وليس لها أثر يذكر في المجالات العلمية.

وأما دراسة وايت وكراوفورد White and Crawford (1997) فقد هدفت إلى تطوير سياسة لتنمية مجموعات مصادر المعلومات الإلكترونية لتوجيه المكتبيين في مكتبة بين ستات هاريسبيرغ في بنسيلفينيا في الولايات المتحدة الأمريكية نحو كيفية اختيار المصادر المرجعية الإلكترونية، وأظهرت النتائج أن هناك فوائد عدة لوضع مثل هذه السياسة، حيث إنها تدعم مهمة المؤسسة وبرامجها، وتوجه موارد المكتبة المحدودة للقيام بعملية التزويد، كما أنها توجه المكتبيين في اختيار مصادر محددة أو اختيار شكل دون آخر، كما وتساعد في تقديم تبرير معقول لاختيار مصادر محددة.

ثانياً: الدراسات المتعلقة بأسس اختيار مصادر المعلومات ومعاييرها:

قام شعلان ومحفوظ (2012) بدراسة هدفت إلى وصف عملية الاختيار في المكتبات الجامعية لجامعة جنوب الوادي فرع (أسوان) وتحليلها، والتعرف على سياسة المجموعات وتنميتها في تلك المكتبات، وعملية الاختيار وأدواته وطرق التزويد وتنقية المجموعات بمكتبات جامعة جنوب الوادي (فرع أسوان)، وقد تكونت عينة الدراسة من مكتبات كليات جامعة جنوب الوادي (فرع أسوان) فقط، وكشفت النتائج عن عدم وجود سياسات مكتوبة لتنمية مجموعاتها لدى المكتبات عينة الدراسة، لكنها تتم وفقا لاجتهادات شخصية، كما أن عملية الاختيار تكون مسؤولية السادة وكلاء الكليات وبمعاونة أعضاء هيئة التدريس بالإضافة إلى العاملين في تلك المكتبات، وأن أدوات الاختيار تختلف من مكتبة إلى أخرى، وأن أهم طرق التزويد كانت الشراء أو الاشتراك ثم التبادل والإهداء.

وقامت عبد الواحد (2011) بدراسة هدفت إلى تعرف سياسة الاختيار وتنمية المجموعات المكتبية في مكتبة كلية الآداب بجامعة البصرة، وقد اعتمدت الدراسة أسلوب تحليل المحتوى منهجا، وأظهرت النتائج عدم وجود سياسة اختيار مكتوبة وواضحة منذ تأسيس مكتبة الكلية عام (1974م) ولغاية 2011/4/13م، وعدم وجود لجنة لاختيار المجموعة المكتبية سواء كانت مؤقتة أو دائمة.

ثالثاً: الدراسات المتعلقة بشروط إتاحة مصادر المعلومات:

في مصر قدم الأسرج (2010) ورقة بحثية في مؤتمر المحتوى العربي في الإنترنت: التحديات والطموح، هدفت إلى تعرف أثر الإتاحة المقيدة لمصادر المعلومات الإلكترونية على استخدام الباحثين لهذه المصادر، ومعرفة أثر فتح الإتاحة لمصادر المعلومات الإلكترونية من خارج نطاق الجامعة على معدلات الاستخدام لهذه المصادر، وتقصي الصعوبات والمشكلات التي تواجه مجتمع الدراسة عند استخدامهم لمصادر المعلومات الإلكترونية المشتركة بها الجامعة، وقد تكون مجتمع

الدراسة من المستفيدين من مصادر المعلومات الإلكترونية داخل جامعة المنوفية بمصر، وأظهرت النتائج أن الإتاحة المقيدة لمصادر المعلومات الإلكترونية أثرت سلباً على استخدام الباحثين لهذه المصادر، حيث سجلت معدلات استخدام منخفضة، كما كان تأثير فتح الإتاحة من خارج نطاق الجامعة لهذه المصادر إيجابياً، حيث سجلت معدلات إفادة أعلى مقارنة بالفترات التي كانت فيها الإتاحة مقيدة، وأخيراً أثبتت الدراسة القصور في عمليات الدعاية والإعلان عن مصادر المعلومات المتاحة في الجامعة.

وأجرى هورافا (2005) Horava دراسة هدفت إلى تعرف أهمية إدماج قضايا الترخيص في سياسات الوصول لمصادر المعلومات الإلكترونية في المكتبات البحثية في كندا، وانعكاسات ذلك على فهم المستفيدين للمسائل القانونية المتعلقة بالوصول إلى تلك المصادر ودور المكتبة في إدارة هذه المصادر وامتلاكها، وقد قامت الباحثة بإجراء مسح للمكتبات البحثية المختلفة لدراسة ما يتم توفيره من شروط لاستخدام المصادر الإلكترونية، بالإضافة إلى مراجعة الأدب المتعلق بإدارة هذه المصادر وتوفيرها، وأظهرت النتائج أن عدداً قليلاً من المكتبات توفر معلومات كافية حول ترخيص مصادر المعلومات الإلكترونية لمستفيديها، وهذا يؤدي إلى نقص الوعي بمحددات استخدام هذه المصادر، والاتفاقيات الجماعية للحصول عليها.

وقام بيترك (2002) Petrick بدراسة هدفت إلى معرفة أثر الزيادة في تنمية مصادر المعلومات الإلكترونية على تنمية المجموعات بشكل عام، حيث تم فحص الإحصاءات الخاصة بمكتبات جامعة نيويورك، بالإضافة إلى القيام بإجراء مسح لمجموعة من المكتبيين العاملين فيها، وقد خلصت الدراسة إلى أن المبلغ الذي يتم إنفاقه على مصادر المعلومات الإلكترونية لم يعد يزداد، بل على العكس فقد انخفض في بعض السنوات، ومع ذلك فإن مصادر المعلومات الإلكترونية مازالت تستهلك حصة كبيرة من ميزانية التزويد مقارنة بالتزويد بمصادر المعلومات بأشكال أخرى.

رابعاً: الدراسات المتعلقة بالتعاون بين المكتبات في تنمية مصادر المعلومات:

قام كل من فريسنيدو وياب (2014) Fresnido and Yap بدراسة هدفت إلى تعرف تجارب عدد من تكتلات المكتبات الأكاديمية في الفلبين من حيث أهدافها، ونشاطاتها، والفائدة من هذه التكتلات بين المكتبات وهي: اتحاد أنظمة التزويد بكتب المكتبات الأكاديمية، ومركز مصادر الدراسات الأمريكية، وتكتل مكتبة إنترامورس، وتكتل مكتبة ميندیولا، وتكتل مكتبة مركز أورتيجاز، وتكتل مؤسسات جنوب مانيلا؛ وقد تم تطوير استبانة لأغراض هذه الدراسة وزعت على (23) مكتبة، استجاب منها (13) مكتبة، بالإضافة إلى إجراء الباحثين مقابلات شخصية وهاتفية، وأظهرت النتائج أهمية الدور الذي تقوم به تكتلات المكتبات الأكاديمية في عملية التطوير البناء، ومشاركة المصادر بين المكتبات الأكاديمية، وكشفت الدراسة أن التحدي الأساسي الذي يواجه هذه التكتلات هو الاختلاف في المستوى التكنولوجي بين المكتبات الأعضاء في هذه التكتلات، بالإضافة إلى قلة التطابق بين أهداف التكتلات المكتبية وبين تعهداتها.

وأجرت بيري (2009)Perry دراسة في الولايات المتحدة الأمريكية هدفت إلى تعرف القضايا الأكثر أهمية التي تخص التكتلات بين المكتبات، وقد تم إجراء دراسة مسحية على المكتبات الأعضاء في الاتحاد الدولي لتكتلات المكتبات، وأظهرت الدراسة أنه على الرغم من أن قضايا الفهرس الموحد، والإعارة المتبادلة بين المكتبات، والتزويد التعاوني مازالت من القضايا المهمة في موضوع التعاون بين المكتبات، إلا أن الدراسة المسحية التي تمت في ربيع (2009) كشفت أن هناك مسألتان أصبحتا في غاية الأهمية في الوقت الراهن تهم المكتبات المشتركة بتكتلات فيما بينها وهما: إدارة الميزانية، ومفاوضات التراخيص مع الناشرين.

وأجرى البادي والندابي، (2008) دراسة هدفت إلى تعرف واقع تطبيق استراتيجية التعاون المكتبي بين مؤسسات المعلومات العمانية في العصر الرقمي، وتعرف أهم المعوقات الإدارية والاقتصادية والفنية التي تعيق عملية التعاون من خلال الكشف عن آراء مديري هذه المؤسسات، وقد تكون مجتمع الدراسة من جميع المكتبات الأكاديمية العمانية مع استثناء مكتبات المدارس التابعة لوزارة التربية والتعليم، واقتصرت الدراسة على مديري تلك المؤسسات، وأظهرت النتائج وجود بعض أوجه التعاون بين المكتبات داخل السلطنة وخارجها وأبرزها خدمة الإعارة التعاونية، كما تواجه استراتيجية تطبيق التعاون عدة عقبات إدارية ومالية وفنية أبرزها عدم وجود القوانين والتشريعات المنظمة لهذه الإستراتيجية، والاستقلال المالي لتلك المؤسسات، وكذلك ضعف شبكة الاتصالات والبنية التقنية.

وقام الجابري والسالمي (2008) بدراسة هدفت إلى معرفة واقع التعاون بين المكتبات الأكاديمية في سلطنة عمان ودورها في تطوير مجموعاتها وتنميتها، والكشف عن وجود تكتلات تعاونية مكتبية أكاديمية، ومعرفة أوجه التعاون بينها، والتوصل إلى حجم هذه التكتلات وطبيعة الأنشطة التي تمارس بها،

بالإضافة إلى الإفصاح عن التحديات التي تواجه هذه التكتلات، وأظهرت النتائج عدم وجود تكتل حقيقي بين المكتبات الأكاديمية في السلطنة، وأن مفهوم التعاون بين المكتبات العمانية قائم على ممارسة بعض أوجه التعاون الناتج عن إنتماء هذه المكتبات إلى مؤسسة علمية واحدة.

كما أجرى وايت (2004) White دراسة هدفت إلى تعرف فوائد الشراكة الاستراتيجية لتحليل واتخاذ قرارت اختيار مصادر المعلومات الإلكترونية وتقييمها وتقديم الدعم المالي لها، والتي قامت بها كل من مكتبة الأعمال وكلية إدارة الأعمال في جامعة بنسلفانيا في الولايات المتحدة الأمريكية، وقد كشفت الدراسة عن العديد من الفوائد لمثل هذه الشراكة تتمثل في: توفير دخول أوسع للكلية لمصادر المعلومات الإلكترونية من خلال أرجاء الجامعة، وتقديم فهم أحسن لاحتياجات الكلية البحثية في مجال الأعمال، وتكوين معرفة أفضل بالمصادر المستخدمة من قبل الكلية والأقسام الأكاديمية في الجامعة، وأخيراً، ساهمت هذه الشراكة في تقديم إطار لدمج مصادر المعلومات الإلكترونية في عملية التخطيط الاستراتيجي.

خامسا: الدراسات المتعلقة بصعوبات تنمية مصادر المعلومات الإلكترونية:

قامت كل من عبد الله والمقدم (2001) بدراسة مسحية هدفت إلى الكشف عن التحديات التي تواجه بناء المجموعات في المكتبات المتخصصة في مصر، وتنميتها في عصر النشر الإلكتروني، وتحديد أساليب التعامل الأفضل وإجراءاته مع أشكال مصادر المعلومات الإلكترونية، وقد استخدمت الاستبانة كأداة لجمع المعلومات من المكتبات المتخصصة التي تم اختيارها عشوائيا من بين المكتبات التي شكلت مجتمع الدراسة، وأظهرت النتائج التحديات التي تواجه تنمية المجموعات في عصر النشر الإلكتروني، حيث يعتبر الاختيار والتزويد والتعاون بين المؤسسات من أكثر المشكلات التي تواجهها؛ فمن حيث الاختيار يواجه القائمون عليها مفاهيم جديدة خلقتها البيئة الإلكترونية مثل: الملكية مقابل الإتاحة، والطباعة مقابل الإلكترونيات؛ أما بالنسبة للتزويد فقد أصبح تعدد أشكال النشر الإلكتروني يمثل تحدياً كبيراً أمام العاملين فيه، نظراً لعوامل اقتصادية واجتماعية وفنية، مثل: الانخفاض المستمر في ميزانيات المكتبات، بالإضافة إلى غياب برامج تدريب القائمين على إدارة المجموعات، وأمَّا على صعيد التعاون بين المؤسسات فقد بات ضرورة ملحة بين المكتبات للتغلب على المشكلات المتوقعة في التحويل والمشكلات الإدارية التي تتمثل في إخفاق الاتصال، أو النقص في معايير الإتاحة ومسؤولية أقسام الموارد.

التعقيب على الدراسات السابقة:

يتضح من العرض السابق للدراسات السابقة أنه لا توجد دراسات تناولت واقع تنمية مصادر المعلومات الإلكترونية في الأردن، وأما الدراسات التي تناولت الموضوع على مستوى والوطن العربي والعالم فهي قليلة، كما أن غالبية الدراسات السابقة تتفق مع هذه الدراسة في تناولها محوراً من محاور واقع تنمية مصادر المعلومات الإلكترونية؛ وبذلك تختلف الدراسات السابقة عن هذه الدراسة بأنها تتناول محوراً واحدا من محاورها، كما تتميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة بتناولها جميع المحاور السابقة في دراسة واحدة، وبأنها تقترح سياسة تسترشد بها الجامعات الأردنية في تنمية مصادر المعلومات الإلكترونية.

نتائج الدراسة ومناقشتها:

هدفت هذه الدراسة إلى تعرف واقع تنمية مصادر المعلومات الإلكترونية في مكتبات الجامعات الأردنية من وجهة نظر العاملين فيها، ومعرفة أثر كل من المستوى الوظيفي، والتخصص، والمؤهل العلمي، والخبرة، ونوع الجامعة في تقدير العاملين لواقع تنمية هذه المصادر في تلك المكتبات، واقتراح سياسة لتنميتها، وفيما يلي عرض للنتائج التي توصلت إليها الدراسة وفقا لتسلسل أسئلتها:

أولاً: النتائج المتعلقة بالإجابة عن السؤال الأول: "ما واقع تنمية مصادر المعلومات الإلكترونية في مكتبات الجامعات الأردنية؟ "

للإجابة عن هذا السؤال، تم حساب المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد الدراسة على فقرات المجالات الفرعية للجزء الخاص بواقع تنمية مصادر المعلومات الإلكترونية، والجدول (5) يوضح هذه النتائج.

ويتضح من الجدول (5) أن الدرجة الكلية لمتوسطات تقدير العاملين في مكتبات الجامعات الأردنية لواقع تنمية مصادر المعلومات الإلكترونية فيها كانت (3.59) وبانحراف معياري (0.72)، وبدرجة تقدير متوسطة، وأن المتوسطات الحسابية لمجالات واقع تنمية مصادر المعلومات الإلكترونية في مكتبات الجامعات الأردنية من وجهة نظر العاملين فيها تراوحت ما بين (3.19–3.90)، ويمكن عزو هذه النتيجة إلى عدة أسباب أهمها: أن التزود بمصادر المعلومات الإلكترونية يعد حديثا في المكتبات الجامعية في الأردن، ففي الجامعة الأردنية مثلاً بدأت الاشتراكات الإلكترونية عام 2004، كما أن غالبية مديري المكتبات الجامعية الرسمية والخاصة وكثيراً من العاملين في هذه المكتبات هم من غير المتخصصين في علم المكتبات

والمعلومات، الأمر الذي جعل تقدير الواقع من قبل العاملين مشوشا بعض الشيء مما انعكس سلبا على نظرة العاملين إليها.

انعكس تغير مدراء المكتبات بشكل مستمر سلبا على تنمية مصادر المعلومات الإلكترونية، حيث أصبح من الصعب متابعة الخطط والإلمام بكل ما يتعلق بها من اتفاقيات ومفاوضات، وتعرف الناشرين في السوق، لأنها بحاجة إلى خبرة في هذا المجال يصعب تعلمها في وقت قصير؛ كما ساهم احتكار العمل في الأقسام الخاصة بتنمية مصادر المعلومات الإلكترونية في بعض المكتبات الجامعية إلى غياب الوعي لدى كثير من العاملين في المكتبات الجامعية بها وبطرق تنميتها، فالعمل المكتبي هو عمل جماعي قائم على تضافر جهود الجميع للوصول إلى ما فيه فائدة لمجتمع المستفيدين وللمكتبة، يضاف إلى ذلك أن تجربة مكتبات الجامعات الأردنية في التعامل مع مصادر المعلومات الإلكترونية قصيرة لا تتجاوز العقد في مجملها، وهي بحاجة إلى إعادة النظر من جديد في ضوء التحديات التي تواجهها كنقص الميزانية، وزيادة الطلب على مصادر المعلومات الإلكترونية.

ويتبين من الجدول (5) أنّ مجال أسس اختيار مصادر المعلومات الإلكترونية قد حاز على أعلى متوسط حسابي مقداره (3.90)، وبانحراف معياري بلغ (0.68) أي بدرجة تقدير مرتفعة، وربما يعود ذلك إلى أن أسس شراء مصادر المعلومات الإلكترونية أو الاشتراك فيها يأتي عادة بما ينسجم مع رسالة الجامعة وأهدافها وهي خدمة الطلبة، وأعضاء هيئة التدريس، والباحثين فيها، وبما يخدم المقررات الدراسية التي يتم تدريسها في الجامعة، ويشير الجدول (6) إلى أن المتوسطات الحسابية لاستجابة أفراد الدراسة على فقرات مجال أسس اختيار مصادر المعلومات الإلكترونية تراوحت ما بين (3.65-4.17)، وكانت الدرجة الكلية للمجال مرتفعة، بمتوسط حسابي (3.90)، وانحراف معياري (0.68).

الجدول (5) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد الدراسة على مجالات واقع تنمية مصادر المعلومات الإلكترونية، مرتبة تنازلياً

المجـــــــــالات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة التقدير
أسس اختيار مصادر المعلومات الإلكترونية	3.90	0.68	مرتفعة
شروط إتاحة مصادر المعلومات الإلكترونية	3.72	0.69	مرتفعة
التعاون بين المكتبات الجامعة في تنمية مصادر المعلومات الإلكترونية	3.63	0.81	متوسطة
سياسة تنمية مصادر المعلومات الإلكترونية	3.51	0.71	متوسطة
صعوبات تنمية مصادر المعلومات الإلكترونية	3.19	0.72	متوسطة
الدرجـــة الكليـــة	**3.59**	**0.72**	**متوسطة**

الجدول (6) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات مجال أسس اختيار مصادر المعلومات الإلكترونية مرتبة تنازلياً

رقم الفقرة	رتبة الفقرة	الفقـــــــــرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة التوافر
13	1	تدعم الاحتياجات التعليمية للجامعة.	4.17	0.80	مرتفعة
14	2	تدعم الاحتياجات البحثية للجامعة.	4.07	0.80	مرتفعة
16	3	تكون ذات طبيعة موثوقة في محتوياتها.	4.01	0.82	مرتفعة
17	4	تتوافر بالنص الكامل.	3.99	0.85	مرتفعة
15	5	تضيف عمقا وشمولا للمجموعة الموجودة في المكتبة.	3.97	0.83	مرتفعة
18	6	توافر العديد من المزايا (كإمكانية البحث والطباعة وتحميل المحتوى وارسال النتائج عبر البريد الإلكتروني).	3.95	1.00	مرتفعة
24	7	يتم الوصول لمحتواها عن طريق الإنترنت.	3.95	1.01	مرتفعة
21	8	تعطى الأولوية للاتفاقيات التي تضمن حق امتلاك المحتوى الإلكتروني.	3.83	0.92	مرتفعة
19	9	يمكن تشغيلها دون الحاجة إلى برامج إضافية.	3.79	1.02	مرتفعة
20	10	تقلل التكاليف المادية الأخرى مثل رسوم الترخيص، والبرمجيات.	3.76	1.02	مرتفعة
23	11	تمكن المكتبة من الدخول في مجال الاشتراكات التعاونية.	3.67	1.03	مرتفعة
22	12	توافر شاشات مساعدة، ودروس تعليمية ترشد المستفيدين.	3.65	1.09	متوسطة
الدرجة الكلية			**3.90**	**0.68**	مرتفعة

ويتضح من الجدول (6) أن إحدى عشرة فقرة في مجال أسس اختيار مصادر المعلومات الإلكترونية حازت على درجة تقدير مرتفعة، وقد كانت أعلى الفقرات تقديراً الفقرة التي تنص على "تدعم مصادر المعلومات الإلكترونية الاحتياجات التعليمية للجامعة"، أما الفقرة رقم (22) فقد حصلت على درجة توافر متوسطة، وجاءت في المرتبة الأخيرة في ترتيب فقرات هذا الجدول بمتوسط حسابي مقداره (3.65)، وبانحراف معياري بلغ (1.09)، والتي تنص على "توافر مصادر المعلومات الإلكترونية شاشات مساعدة، ودروس تعليمية ترشد المستفيدين". وقد يعود سبب ذلك إلى حداثة التجربة بمصادر المعلومات الإلكترونية، وقلة الوعي بمتطلبات إتاحتها التي يجب أن يتنبه إليها العاملون في مجال تنميتها، والتي تشترط توافر شاشات مساعدة تساعد المستفيدين في استخدامها، وخاصة أولئك الذين لا يمتلكون المعرفة الكافية باستخدام هذه المصادر.

ويبين الجدول (5) أن مجال شروط إتاحة مصادر المعلومات الإلكترونية احتل المرتبة الثانية بمتوسط حسابي (3.72)، وبانحراف معياري (0.69)، وبدرجة تقدير مرتفعة، كما يبين الجدول (7) أن المتوسطات الحسابية لاستجابات أفراد الدراسة على فقرات مجال شروط إتاحة مصادر المعلومات الإلكترونية تراوحت ما بين (2.99–4.07)، وكانت الدرجة الكلية للمجال مرتفعة، بمتوسط حسابي (3.72)، وانحراف معياري (0.69)، وأن (9) فقرات في هذا المجال حازت على درجة تقدير مرتفعة.

يتضح من الجدول (7) أن الفقرة (26) حازت على أعلى متوسط حسابي مقداره (4.07)، وانحراف معياري بلغ (0.84) والتي تنص على "توافر واجهة استخدام واضحة وسهلة للبحث عن مصادر المعلومات الإلكترونية"، ويمكن تفسير هذه النتيجة بأن هناك أكثر من مزود لمصادر المعلومات الإلكترونية، وهذا يعني تعدد واجهات الاستخدام وتنوعها، وقد فرض هذا الأمر على المكتبات الجامعية أن تختار من بينها ما يناسب احتياجات المستفيدين من حيث وضوح استخدامها وسهولته تطبيقا لشروط المعيار السادس من معايير هيئة اعتماد مؤسسات التعليم العالي الأردنية المتعلق بمصادر المعلومات وخدمات المعلومات في مكتبات الجامعات الأردنية، هذا بالإضافة إلى أن هناك الكثير من المستفيدين الذين مازالوا يفضلون التعامل مع المصادر المطبوعة لعدم قدرتهم على التعامل مع المصادر الإلكترونية، الأمر الذي يتطلب منهم مهارات خاصة كالإلمام باللغات الأجنبية ومهارات الحاسوب؛ ولذا تسعى المكتبات الجامعية إلى إتاحة مصادر المعلومات الإلكترونية ذات الواجهات السهلة والواضحة التي يسهل تعامل الباحثين معها.

الجدول (7) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات مجال شروط إتاحة مصادر المعلومات الإلكترونية مرتبة تنازلياً

رقم الفقرة	رتبة الفقرة	الفقـــــــرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة التقدير
26	1	توافر واجهة استخدام واضحة وسهلة للبحث عن مصادر المعلومات الإلكترونية.	4.07	0.84	مرتفعة
29	2	تراعي المكتبة قيمة الاشتراكات بمصادر المعلومات الإلكترونية بما ينسجم مع ميزانيتها.	4.00	0.92	مرتفعة
27	3	آليات البحث عن مصادر المعلومات الإلكترونية مرنة، وملائمة لخبرة المستفيدين	3.97	0.86	مرتفعة
30	4	يقدم مزود مصادر المعلومات الإلكترونية فترة تجريبية لها قبل أن يتم شراؤها.	3.92	1.00	مرتفعة
25	5	تراعي المكتبة تأمين مصادر المعلومات الإلكترونية عن طريق (IP Address).	3.85	1.10	مرتفعة
32	6	يقدم مزود مصادر المعلومات الإلكترونية إشعاراً بالتغييرات الحاصلة بمصادر المعلومات الإلكترونية.	3.72	1.04	مرتفعة
34	7	توضح اتفاقية الاشتراك بمصادر المعلومات الإلكترونية الأشخاص الذين يستطيعون استخدام هذه المصادر.	3.72	0.96	مرتفعة
35	8	تضمن اتفاقيات الترخيص الاستخدام العادل لمصادر المعلومات الإلكترونية.	3.70	0.88	مرتفعة
33	9	يوفر مزود مصادر المعلومات الإلكترونية إحصاءات الاستخدام بالشكل المناسب.	3.69	1.03	مرتفعة
32	10	يقدم مزود مصادر المعلومات الإلكترونية مسبقا إشعاراً بفترات انقطاع الخدمة.	3.65	1.03	متوسطة
28	11	تشمل رسوم الاشتراك بمصادر المعلومات الإلكترونية حقوقاً دائمة لاستخدام المعلومات التي تم شراؤها حتى لو تم توقف الاشتراك بها.	3.39	1.10	متوسطة
36	12	تضمن الاتفاقية الإعارة المتبادلة لمصادر المعلومات الإلكترونية بين المكتبات.	2.99	1.25	منخفضة
الدرجة الكلية			**3.72**	**0.69**	مرتفعة

ويتضح من الجدول (7) أن الفقرة (36) التي تنص على "تضمن الاتفاقية الإعارة المتبادلة لمصادر المعلومات الإلكترونية بين المكتبات" جاءت في المرتبة الأخيرة في ترتيب فقرات هذا الجدول بدرجة تقدير منخفضة، بمتوسط حسابي مقداره (2.99)، وانحراف معياري بلغ (1.25)، وهذا يعني أنَّ مسألة التعاون بين المكتبات الجامعية الأردنية في مجال اقتناء المصادر الإلكترونية غير واردة بسبب رفض الموردين تضمين الاتفاقيات المعقودة بينهم وبين المكتبات بنوداً لها علاقة بالإعارة المتبادلة، فالسماح بمثل هذا الأمر يعني توزيع المصدر الإلكتروني بين مرافق المعلومات حول العالم بثوان معدودة، وبالتالي إلحاق أضرارٍ مادية بهم.

ويشير الجدول (5) إلى أنَّ مجال صعوبات تنمية مصادر المعلومات الإلكترونية احتل المرتبة الأخيرة من بين مجالات الدراسة، حيث حاز على أقل متوسط حسابي (3.19) وبانحراف معياري (0.72)، وبدرجة تقدير متوسطة، ويتضح من الجدول (8) أن المتوسطات الحسابية لاستجابات أفراد الدراسة على فقرات مجال صعوبات تنمية مصادر المعلومات الإلكترونية في مكتبات الجامعات الأردنية قد تراوحت ما بين (2.55–3.67)، وكانت درجة التقدير الكلية متوسطة بمتوسط حسابي مقداره (3.19)، وبانحراف معياري بلغ (0.72)، وكانت أعلى الفقرات تقديرا في هذا المجال الفقرة رقم (50) التي تنص على "ضعف الميزانية في بعض المكتبات" وكان متوسطها الحسابي (3.67)، وانحرافها المعياري (1.03)، وأما أدنى الفقرات تقديرا فقد كانت الفقرة (46) التي تنص على "تفشي ظاهرة القرصنة المعلوماتية" بمتوسط حسابي (2.55) وانحراف معياري (1.08).

الجدول (8) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات صعوبات تنمية مصادر المعلومات الإلكترونية من وجهة نظر أفراد الدراسة، مرتبة تنازلياً

رقم الفقرة	رتبة الفقرة	الفقـــــــــرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة القدير
50	1	ضعف الميزانية في بعض المكتبات الجامعية.	3.67	1.03	مرتفعة
57	2	ضعف الإلمام باللغات الأجنبية التي تنشر بها مصادر المعلومات الإلكترونية لدى العاملين.	3.62	1.08	متوسطة
49	3	ظهور الحاجة لتدريب الموظفين على استخدام مصادر المعلومات الإلكترونية.	3.52	1.06	متوسطة
58	4	ضعف التعاون بين المكتبات الجامعية.	3.35	1.21	متوسطة
54	5	ضعف البنية التكنولوجية الأساسية في بعض المكتبات.	3.29	1.12	متوسطة
55	6	قلة الوعي لدى بعض أصحاب القرار في المكتبات بأهمية مصادر المعلومات الإلكترونية.	3.24	1.19	متوسطة
48	7	القضايا المرتبطة بالملكية الفكرية لمصادر المعلومات الإلكترونية.	3.15	1.01	متوسطة
56	8	عدم ثبات واستقرار محتوى مصادر المعلومات الإلكترونية.	3.14	0.96	متوسطة
51	9	مقاومة استخدام التكنولوجيا من قبل المستفيدين في بعض المكتبات.	3.11	1.06	متوسطة
45	10	انقطاع الاتصال مع الشبكة الذي يحول دون التزويد المستمر للخدمة.	3.03	1.07	متوسطة
53	11	عدم توافر الخبرات البشرية المؤهلة في التعامل مع مصادر المعلومات الإلكترونية.	3.03	1.13	متوسطة
52	12	مقاومة استخدام التكنولوجيا من قبل العاملين في بعض المكتبات.	3.02	1.08	متوسطة
47	13	صعوبة الاحتفاظ بأرشيف دائم لمصادر المعلومات الإلكترونية.	2.95	1.10	متوسطة
46	14	تفشي ظاهرة القرصنة المعلوماتية.	2.55	1.08	متوسطة
الدرجة الكلية			3.19	0.72	**متوسطة**

والواقع أن النتيجة التي تم استخلاصها من الجدول (8) غير متوقعة لأنَّها تعني أن أفراد الدراسة يقللون كثيراً من الصعوبات التي تواجههم في تنمية مصادر المعلومات الإلكترونية على الرغم من المشكلات العديدة التي تكتنف التعامل مع هذه المصادر في المكتبات، وعلى الرغم من ضعف ميزانيات المكتبات الجامعية الذي يعزى بدوره إلى ضعف ميزانيات الجامعات نفسها، كما أن هذه النتيجة تعني غياب الوعي لدى العاملين بالصعوبات التي تكتنف التعامل مع المصادر الإلكترونية، الأمر الذي يعني أن اختيار العاملين له دور كبير في تنمية مصادر المعلومات الإلكترونية، وأن هناك متطلبات جديدة يجب توافرها في العاملين في مجال تنمية مصادر المعلومات الإلكترونية مثل: إتقان اللغات الأجنبية

واللغة الإنجليزية على وجه الخصوص، بالإضافة إلى مهارات استخدام الحاسوب والبرامج الحاسوبية، ومهارة التفاوض مع الناشرين، والإلمام بالأمور القانونية المتعلقة بمصادر المعلومات الإلكترونية كحقوق التأليف والملكية الفكرية، بحيث أصبحت الأسس التقليدية لاختيار الموظفين في عصر المكتبات الرقمية لا تفي بالغرض، فهناك متطلبات جديدة لابد من تحقيقها لتتلاءم مع عصر التكنولوجيا والمعلومات.

ثانياً: النتائج المتعلقة بالإجابة عن السؤال الثاني: "ما أثر كل من المستوى الوظيفي، والتخصص، والمؤهل العلمي، والخبرة، ونوع الجامعة في تقدير العاملين لواقع تنمية مصادر المعلومات الإلكترونية في مكتبات الجامعات الأردنية؟"

للإجابة عن هذا السؤال، تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية واستخدام أسلوب تحليل التباين متعدد المتغيرات Multivariate Analysis of Variance (MANOVA) لفحص العلاقة بين عدة متغيرات مستقلة، مع عدة متغيرات تابعة، ويبين الجدول (9) نتائج تحليل التباين متعدد المتغيرات (MANOVA) لدلالة الفروق في مجالات أداة الدراسة وفقاً للمتغيرات التالية: المستوى الوظيفي، والتخصص، والمؤهل الأكاديمي، والخبرة، ونوع الجامعة.

يتبين من الجدول (9) ما يأتي:

- وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في تقدير العاملين لواقع تنمية مصادر المعلومات الإلكترونية في مكتبات الجامعات الأردنية تعزى لمتغير نوع الجامعة، حيث بلغت قيمة (ف) (2.83)، لذلك جرى استخدام تحليل التباين الأحادي (ANOVA) لمعرفة الفروق بين المستويات المختلفة لمتغير نوع الجامعة في المجالات الخمس، كما يبين الجدول رقم (10).

يتبين من الجدول (10) ما يلي:

- وجود فروق ذات دلالة إحصائية في تقدير العاملين لواقع تنمية مصادر المعلومات الإلكترونية تعزى لمتغير نوع الجامعة عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في المجالات التالية: سياسة تنمية مصادر المعلومات الإلكترونية، حيث بلغت قيمة (ف) (11.39)، وأسس ومعايير اختيار مصادر المعلومات الإلكترونية، حيث بلغت قيمة (ف) (9.53) وشروط إتاحة مصادر المعلومات الإلكترونية حيث بلغت قيمة (ف) (4.37)، ولمعرفة اتجاه هذه الفروق تمت مقارنة المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية كما هو موضح في الجدول (11).

الجدول (9) نتائج تحليل التباين المتعدد (MANOVA) لدلالة الفروق في مجالات أداة الدراسة وفقا لمتغيرات: المستوى الوظيفي، والتخصص، والمؤهل الأكاديمي، والخبرة، ونوع الجامعة.

المتغير	لامدا	ف	درجات الحرية	مستوى الدلالة
المستوى الوظيفي	0.91	1.24	10	0.27
التخصص	0.97	0.77	5	0.58
المؤهل الأكاديمي	0.97	0.47	10	0.91
الخبرة	0.91	1.38	10	0.19
نوع الجامعة	0.91	2.83	5	*0.02

* ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$).

الجدول (10) نتائج تحليل التباين لدلالة الفروق في مجالات استبانة واقع تنمية مصادر المعلومات الالكترونية في مكتبات الجامعات الأردنية وفقا لمتغير نوع الجامعة

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	ف	مستوى الدلالة
سياسة تنمية مصادر المعلومات الإلكترونية	5.42	1	11.39	0.001
أسس اختيار مصادر المعلومات ومعاييره	4.32	1	9.53	0.002
شروط أتاحة مصادر المعلومات	2.05	1	4.37	0.038
التعاون بين المكتبات الجامعية في تنمية مصادر المعلومات	0.10	1	0.15	0.695
صعوبات تنمية مصادر المعلومات الالكترونية	0.08	1	0.16	0.691

الجدول (11) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابة أفراد الدراسة على مجالات أداة الدراسة وفقا لمتغيرات الدراسة.

المتغير			سياسة تنمية مصادر المعلومات الإلكترونية			أسس اختيار مصادر المعلومات ومعاييره		شروط إتاحة مصادر المعلومات		التعاون بين المكتبات الجامعية في تنمية مصادر المعلومات		صعوبات تنمية مصادر المعلومات الإلكترونية	
		العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
المستوى الوظيفي	مدير مكتبة	10	4.00	0.51	4.35	0.39	4.15	0.51	3.43	0.98	2.94	0.73
	مدير	41	3.40	0.76	3.86	0.63	3.71	0.73	3.77	0.88	3.39	0.55
	موظف	102	3.50	0.69	3.87	0.71	3.68	0.68	3.59	0.77	3.13	0.77
التخصص	أمين مكتبة	74	3.57	0.63	3.93	0.66	3.69	0.66	3.65	0.72	3.21	0.73
	أخرى	79	3.45	0.78	3.87	0.71	3.75	0.72	3.61	0.90	3.16	0.72
المؤهل	دبلوم	50	3.47	0.62	3.85	0.63	3.72	0.65	3.74	0.70	3.27	0.61
	بكالوريوس	80	3.53	0.72	3.93	0.72	3.74	0.66	3.57	0.81	3.08	0.74
	دراسات عليا	23	3.49	0.88	3.88	0.68	3.64	0.87	3.60	1.04	3.38	0.81
الخبرة	أقل من 5 سنوات	23	3.64	0.75	4.04	0.61	3.57	0.68	3.35	0.85	2.87	0.72
	5-10 سنوات	58	3.43	0.63	3.84	0.71	3.74	0.62	3.70	0.75	3.13	0.78
	أكثر من 10 سنوات	72	3.52	0.76	3.90	0.69	3.74	0.75	3.65	0.85	3.31	0.63
نوع الجامعة	حكومية	108	3.37	0.69	3.77	0.72	3.66	0.71	3.65	0.77	3.25	0.71
	خاصة	45	3.84	0.66	4.20	0.48	3.87	0.61	3.58	0.91	3.05	0.74
الكلي		153	3.50	0.71	3.90	0.69	3.72	0.69	3.62	0.81	3.18	0.72

ويتبين من الجدول (11) وجود فروق بين المتوسطات الحسابية لصالح الجامعات الخاصة في المجالات التالية: سياسة تنمية مصادر المعلومات الإلكترونية، حيث بلغ المتوسط الحسابي للجامعات الخاصة (3.84)، بينما بلغ المتوسط الحسابي للجامعات الرسمية (3.37)، ومجال أسس ومعايير اختيار مصادر المعلومات، حيث بلغ المتوسط الحسابي للجامعات الخاصة (4.20)، بينما بلغ المتوسط الحسابي للجامعات الرسمية (3.77)، ومجال شروط إتاحة مصادر المعلومات، حيث بلغ المتوسط الحسابي للجامعات الخاصة (3.87)، بينما بلغ المتوسط الحسابي للجامعات الرسمية (3.66)، ويمكن تفسير ذلك بأن الجامعات الخاصة هي جامعات حديثة وربما تكون قد اطلعت على تجارب الجامعات الرسمية واستفادت منها في بعض جوانب تنمية مصادر المعلومات الإلكترونية، فساعدها ذلك على تجنب الأخطاء والهفوات التي وقعت فيها الجامعات الرسمية من قبل، فاستطاعت أن تضع السياسات حتى وإن لم تكن مكتوبة، ولكن كانت هناك مجموعة من الإجراءات الواضحة التي تتبعها عند تنمية مصادر المعلومات الإلكترونية، فهي تسعى من أجل بناء مجموعة قوية ومتنوعة تستطيع أن تخدم كافة التخصصات فيها بشكل يحقق معايير اعتماد التعليم العالي، ويضمن لها الاستمرارية والبقاء والنجاح، ويمكن أن يعزى هذا أيضاً إلى حرص الجامعات الخاصة على اختيار مصادر المعلومات الإلكترونية لديها بدقة لأنها تخضع للرقابة من الإدارات العليا في الجامعات الخاصة، كما وتطمح الجامعات الخاصة دائما إلى الارتقاء بخدماتها وتوفير الأفضل للمستفيدين تطبيقا لمعايير الاعتماد التي تفرضها هيئة اعتمادات مؤسسات التعليم العالي، وبسبب التنافس الشديد بينها، فتقوم بمراجعات دورية لاشتراكاتها وتقييمها حسب معدلات الاستخدام لها فتجدد الاشتراكات الجيدة، وتلغي الاشتراكات التي لا تجد إقبالا عليها من قبل المستفيدين.

وفي المقابل، تبين من الجدول رقم (9) عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في تقدير

العاملين لواقع تنمية مصادر المعلومات الإلكترونية في مكتبات الجامعات الأردنية تعزى لمتغيرات: المستوى الوظيفي، حيث بلغت قيمة (ف) (1.24)، والتخصص، حيث بلغت قيمة (ف) (0.77)، والمؤهل الأكاديمي، حيث بلغت قيمة (ف) (0.47)، والخبرة، حيث بلغت قيمة (ف) (1.38)، ويمكن تفسير ذلك بأن تجربة مكتبات الجامعات الأردنية في تنمية مصادر المعلومات الإلكترونية مازالت حديثة، ولا يمكن القول بأن العاملين في مكتبات الجامعات الأردنية على اختلاف مسمياتهم الوظيفية، وتخصصاتهم، ومؤهلاتهم الأكاديمية، وسنوات خبراتهم قد استطاعوا بعد أن يشكلوا صورة واضحة حول أساليب تنمية مصادر المعلومات الإلكترونية بالشكل المطلوب؛ يضاف إلى ذلك أنَّ جميع العاملين في المكتبات يعملون في بيئة واحدة، ويواجهون الظروف ذاتها بغض النظر عن مسمياتهم الوظيفية، وتخصصاتهم، ومؤهلاتهم الأكاديمية، وسنوات خبراتهم، وقد يعزى ذلك أيضاً إلى قلة الدورات التدريبية التي يتلقاها العاملون على اختلاف مسمياتهم الوظيفية، وتخصصاتهم، ومؤهلاتهم الأكاديمية، وسنوات خبراتهم في مجال تنمية مصادر المعلومات الإلكترونية مما جعل استجاباتهم على أداة الدراسة متماثلة.

ثالثاً: النتائج المتعلقة بالإجابة عن السؤال الثالث: "ما مكونات وعناصر السياسة الاسترشادية المقترحة لتنمية مصادر المعلومات الإلكترونية في مكتبات الجامعات الأردنية؟"

للإجابة عن السؤال الثالث تم وضع عناصر السياسة الاسترشادية المقترحة لتنمية مصادر المعلومات الإلكترونية في الجامعات الأردنية اعتمادا على الأدب المنشور حول الموضوع، كما تمت صياغة بنود العناصر الاسترشادية بالاعتماد على مجموعة من الخطط التي تستخدم في بعض المكتبات مثل: مكتبة الحقوق بجامعة بوسطن (Boston University Law Library)، ومكتبة الحقوق بجامعة كورنيل (Cornell Law Library)، ومكتبات جامعة هونج كونج (University of Hong Kong Libraries)، ومكتبة إديث جارلاند دوبري في جامعة لويسيانا (Edith Garland Dupre Library)، ومكتبات جامعة ماريلاند (University of Maryland Libraries)، ومكتبة كولومبيا كوليدج شيكاغو (Columbia College Chicago)، ومكتبات الجامعة الأمريكية الكاثوليكية (Catholic University of America Libraries).

وقد تم الاستعانة بآراء مجموعة من الأساتذة أعضاء هيئة التدريس في مجال علم المكتبات والمعلومات، وتكنولوجيا المعلومات، والممارسين في مجال تنمية مصادر المعلومات الإلكترونية، وتم الطلب من المحكمين الحكم على عناصر السياسة المقترحة، وبناءً على آراء المحكمين وملاحظاتهم واقتراحاتهم تمت إعادة صياغة بعض الفقرات وتعديلها ودمج بعضها وحذف بعضها، وبذلك اعتبرت آراء المحكمين حول صدق المحتوى دليلاً على صدق السياسة، وفيما يلي توضيح لأهم البنود التي يجب أن تراعيها سياسة تنمية مصادر المعلومات الإلكترونية في المكتبات الجامعية.

بنود السياسة الاسترشادية المقترحة لتنمية مصادر المعلومات الإلكترونية في المكتبات الجامعية:

بعد الاطلاع على الأدب المنشور، ونتائج الدراسة الحالية، وسياسات تنمية مصادر المعلومات الإلكترونية في بعض المكتبات الهامة المشار إليها سابقا، تم اقتراح بنود السياسة الإسترشادية التالية التي تتضمن: مقدمة لهذه السياسة، وتعريفاً بمحتوياتها، وتوضيحاً لبيانها العام، وتحديد المسؤولين عن عملية اختيار مصادر المعلومات الإلكترونية، والأسس التي تقوم عليها عملية الاختيار، وآلية مراجعتها.

المقدمة:

توضح متولي (2002) أن وضع سياسة لتنمية مصادر المعلومات الإلكترونية يتطلب في البداية وجود اتفاق شامل في المكتبة لقيمة هذه السياسة وأهميتها، كما يجب أن يكون المشاركون في إعدادها مهتمين وملتزمين بهذه السياسة، فأكثر السياسات نجاحا هي نتاج عمل جماعة وليس فردا، ويدعم إنجاز هذه السياسة مساهمة أعضاء هيئة التدريس في إعدادها، والذي يعني استجابتهم لاحتياجات البحث والتدريس في الجامعة بجانب الأشخاص المسؤولين عنها من داخل المكتبة وخارجها.

ويبدأ إعداد هذه السياسة عادة بمراجعة الوثائق الموجودة وتجميع المعلومات الضرورية قبل بداية مرحلة الكتابة، ويجب أن تتم مراجعتها عن طريق مجتمع المكتبة بصفة عامة؛ لاسيما من النواحي القانونية والجوانب المتصلة بحقوق الطبع ومسؤولية اتفاقيات الشراء، وأما الشكل النهائي لهذه السياسة فيجب أن تتم الموافقة عليه من قبل الهيئات المناسبة (كإدارة الجامعة، ومجلس الجامعة مثلاً)، على أن تتم مراجعة هذة السياسة وإعادة تقييمها وتعديلها على فترات منتظمة، حتى تكون فاعلة في تحقيق الأهداف المرجوة منها.

ويجب أن ترتبط هذه السياسة بأهداف المكتبة الجامعية المتمثلة في في دعم البرامج التعليمية والبحثية في الجامعة، من خلال تقديم خدمات معلومات متطورة تضمن الوصول إلى

المصادر المطبوعة، والمصادر الإلكترونية، وتعتبر مصادر المعلومات الإلكترونية جزءاً رئيساً من مجموعات المكتبة.

المحتويات:

- البيان العام للسياسة.
- مسؤولية اختيار مصادر المعلومات الإلكترونية.
- أسس اختيار مصادر المعلومات الإلكترونية.
- شروط إتاحة مصادر المعلومات الإلكترونية.
- استبعاد مصادر المعلومات الإلكترونية.
- مراجعة سياسة تنمية مصادر المعلومات الإلكترونية وتحديثها.

أولاً: البيان العام للسياسة

تهدف هذه السياسة إلى توجيه عمليات اختيار، وإضافة، واستبعاد مصادر المعلومات الإلكترونية من مجموعات المكتبة الموجودة، بما يحقق الفائدة لطلاب الجامعة، وأعضاء هيئة التدريس فيها ومجتمع الباحثين، ولأغراض هذه السياسة تعرف مصادر المعلومات الإلكترونية بأنها تلك المصادر التي تتطلب وجود الحاسوب للوصول إلى محتواها من مثل: قواعد بيانات الدوريات، وقواعد البيانات المرجعية، والكتب الإلكترونية، والمجلات الإلكترونية، والأقراص المدمجة.

وتغطي مصادر المعلومات الإلكترونية اللغات العربية والإنجليزية بشكل رئيسي، وأما اللغات الأخرى فيتم طلبها بالتنسيق مع الأقسام في الجامعة حسب الحاجة إليها، ويتم التزويد بمصادر المعلومات الإلكترونية بحسب المناطق الجغرافية واللغات والتخصصات الموضوعية التي يتم تدريسها في الجامعة، وتسعى المكتبة إلى الإشتراك بتكتلات تعاونية مع مكتبات أخرى من أجل توفير أكبر كم من مصادر المعلومات الإلكترونية ذات القيمة العلمية الكبيرة.

ثانياً: مسؤولية اختيار مصادر المعلومات الإلكترونية:

تتولى مسؤولية اختيار مصادر المعلومات الإلكترونية لجنة تكون مهمتها إجراء التوصيات اللازمة لشراء مصادر المعلومات الإلكترونية لتنمية مجموعة المكتبة بما ينسجم مع ميزانيتها. ويمكن أن تتكون هذه اللجنة من مدير المكتبة، ورئيس دائرة المصادر الإلكترونية والدوريات، ورئيس شعبة التزويد، ورئيس شعبة الحاسوب وتكنولوجيا المعلومات، ورئيس شعبة الفهرسة والتصنيف، كما يمكن أن يشارك في هذه اللجنة أعضاء هيئة التدريس في الجامعة والطلبة أيضاً وخاصة طلبة الدراسات العليا.

ثالثاً: الأسس العامة لاختيار مصادر المعلومات الإلكترونية:

تراعي المكتبة عند اختيار مصادر المعلومات الإلكترونية الأمور العامة التالية:

- شروط الاعتماد العام والخاص ذات العلاقة بمصادر المعلومات في مكتبات الجامعات الأردنية.
- دعم الاحتياجات التعليمية والبحثية في الجامعة.
- أنْ تضيف عمقا للمجموعة الموجودة في المكتبة.
- أنْ يكون محتواها دقيقاً وموثوقاً.
- أنْ يضيف الشكل الإلكتروني لمصدر المعلومات قيمة إضافية مقارنة بالشكل المطبوع من حيث توفير إمكانية البحث، وتحميل المحتوى.
- التأكد من توافر الأجهزة والبرامج الملاءمة عند اختيار مصادر المعلومات الإلكترونية لتشغيلها.

رابعاً: شروط إتاحة مصادر المعلومات الإلكترونية:

أهم شروط إتاحة مصادر المعلومات الإلكترونية الواجب مراعاتها والمتعلقة بقضايا الوصول والترخيص وواجهة الاستخدام والدعم التقني.

أ. الوصول إلى مصادر المعلومات الإلكترونية:

أن تتوافر في مصادر المعلومات الإلكترونية الأمور التالية:

- الوصول إلى محتواها عن طريق الويب باستخدام كلمة مرور أو اسم مستخدم.
- الوصول إلى المحتوى عن طريق (IP Address).
- تمكن من الإتاحة المتزامنة للمستخدمين المعنيين في مواقع جغرافية مختلفة.

ب. ترخيص مصادر المعلومات الإلكترونية:

أنْ تتوافر في مصادر المعلومات الإلكترونية الأمور التالية:

- السماح للمستفيدين (أعضاء هيئة التدريس، والطلبة، والباحثين) بالوصول إلى المحتوى داخل الحرم الجامعي وخارجه.
- السماح بالوصول إلى المحتوى الذي تم الاشتراك فيه حتى بعد انتهاء فترة الاشتراك.
- السماح بالإعارة المتبادلة بين المكتبات.

ج. واجهات استخدام مصادر المعلومات الإلكترونية:

أن تتوافر في واجهات مصادر المعلومات الإلكترونية الأمور التالية:

- مرونة آليات البحث في مصادر المعلومات الإلكترونية.
- إمكانيات فرز نتائج البحث وترتيبها.
- وضوح وسهولة استخدام واجهة مصادر المعلومات الإلكترونية.

- شاشات مساعدة للمستفيدين عند الحاجة إليها.
- القدرة على تحميل المحتوى وإرساله بالبريد الإلكتروني وطباعته.

د. الدعم التقني لمصادر المعلومات الإلكترونية:

أنْ يقدم مورد مصادر المعلومات الإلكترونية الأمور التالية:

- فترة تجريبية كافية لمصادر المعلومات الإلكترونية.
- إشعاراً مسبقاً بالتغييرات الحاصلة على محتوى مصادر المعلومات الإلكترونية.
- إشعاراً مسبقاً بفترات انقطاع الخدمة.
- إحصاءات استخدام مصادر المعلومات الإلكترونية.
- تدريباً كافياً للعاملين في المكتبة على كيفية استخدامها.

خامساً: استبعاد مصادر المعلومات الإلكترونية:

يتم استبعاد مصادر المعلومات الإلكترونية في الحالات التالية:

- تدني إحصاءات استخدام المصدر الإلكتروني لفترة متصلة من الزمن.
- إذا لم تعد مصادر المعلومات الإلكترونية ذات تكلفة مادية مجدية للمكتبة.
- تعذر مورد المصدر الإلكتروني عن تقديم خدمة جيدة للمستفيدين.
- توافر مصادر أخرى منافسة في السعر، وسهولة في الاستخدام.

سادساً: مراجعة سياسة تنمية مصادر المعلومات الإلكترونية وتحديثها:

تتم مراجعة سياسة تنمية مصادر المعلومات الإلكترونية في المكتبة وتحديثها بصورة دورية من قبل لجنة اختيار مصادر المعلومات الإلكترونية فيها، حيث تكون مهمة هذه اللجنة إجراء التعديلات والتحديثات اللازمة بما يتناسب مع آخر المستجدات، وتتم المصادقة عليها من قبل الجهات العليا لاعتمادها بشكل رسمي.

التوصيات

في ضوء النتائج التي تم التوصل إليها، خلصت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات أهمها:

- أنْ تقوم المكتبات الجامعية في الأردن بوضع سياسات مكتوبة لتنمية مصادر المعلومات الإلكترونية فيها تدعم أهدافها، ويسترشد بها العاملون عند اختيار تلك المصادر.
- أنْ توفر الجامعات الأردنية ميزانيات ملائمة لمكتباتها تمكنها من الاشتراك بأكبر قدر ممكن من مصادر المعلومات الإلكترونية.
- أنْ تراعي مكتبات الجامعات الأردنية مسألة الاشتراك في مصادر المعلومات الإلكترونية التي تمكنها من الإعارة المتبادلة بين فيما بينها.
- أنْ تقوم إدارات مكتبات الجامعات الأردنية بعقد دورات تدريبية للعاملين في هذه المكتبات، تتمحور حول طرق اقتناء مصادر المعلومات الإلكترونية وأساليب تنميتها، وكيفية التعامل معها، ومعالجتها وتنظيمها، ودعم العمل الجماعي المنسجم بين العاملين في الأقسام التي تتعامل مع هذه المصادر وخاصة أقسام التزويد والفهرسة وخدمات المعلومات.
- إجراء المزيد من البحوث والدراسات حول بعض القضايا المرتبطة بتنمية مصادر المعلومات الإلكترونية كتراخيصها وإتاحتها وأرشفتها، المسائل القانونية المرتبطة بها.

المراجع

الأردن. وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، هيئة اعتماد مؤسسات التعليم العالي (الموقع الإلكتروني). استرجع بتاريخ: 3/9/ 2014م، من: http://www.heac.org.jo/?page_id=2099

الأسرج، س. (2010) الإتاحة المفتوحة والمقيدة لمصادر المعلومات الإلكترونية بالجامعات المصرية: جامعة المنوفية نموذجا. مؤتمر المحتوى العربي في الإنترنت (التحديات والطموح)، السعودية، أكتوبر، ص 1029-1093.

البادي، و. والندابي، خ (2008) معوقات تحقيق التعاون بين مؤسسات المعلومات في العصر الرقمي: دراسة للمكتبات الأكاديمية بسلطنة عمان، المؤتمر التاسع عشر للاتحاد العربي للمكتبات والمعلومات (التعاون بين مؤسسات ومرافق المعلومات العربية في عصر الرقمنة)، القاهرة 24-26 نوفمبر، ص. 1-30.

الجابري، س. والسالمي، خ (2008) التكتلات التعاونية ودورها في تطوير وتنمية مجموعات المكتبات الأكاديمية: التكتلات المكتبية في سلطنة عمان. المؤتمر التاسع عشر للاتحاد العربي للمكتبات والمعلومات (التعاون بين مؤسسات ومرافق المعلومات العربية في عصر الرقمنة)، القاهرة، ص: 86-115.

جامعة دمشق (2014) سياسة التزويد في مكتبات جامعة دمشق (2012-2014). استرجع بتاريخ: 3/9/ 2014، من:

http://www.damascusuniversity.edu.sy/library/2012-02-13-07-57-10/2012-02-13-07-57-43

جامعة القاهرة. المكتبة المركزية (2002) تنمية المقتنيات بالمكتبة المركزية بجامعة القاهرة (2002) استرجع بتاريخ: 3/9/ 2014، من: http://www.cl.cu.edu.eg/link4/collection_____develop/coll_policy.pdf

حمدي، أ. (2009) المصادر الإلكترونية للمعلومات: الاختيار والتنظيم والاتاحة في المكتبات. القاهرة: الدار المصرية اللبنانية.

حمزة، ع. (2011) استخدام مصادر المعلومات الإلكترونية في المؤسسات الإعلامية، المؤتمر الثاني والعشرون للاتحاد العربي للمكتبات والمعلومات (نظم وخدمات المعلومات المتخصصة في مؤسسات المعلومات العربية: الواقع، التحديات، والطموح)، السودان، ص. 1795-1837.

الدباس، ر. (2010) خدمات المعلومات في المكتبات التقليدية والإلكترونية. عمان: دار البداية.

شعلان، م. ومحفوظ، ع. (2012) تنمية المجموعات بمكتبات جامعة جنوب الوادي فرع أسوان: دراسة ميدانية، مجلة كلية الآداب، جامعة أسيوط، (41)، 183-221.

عافية، هـ. (2003) تنمية المصادر الإلكترونية في المكتبات الجامعية السعودية: دراسة للواقع وتصور للمستقبل. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الملك سعود، الرياض، السعودية.

عبد الله، ن. والمقدم، س. (2001) النشر الإلكتروني وتنمية المقتنيات في المكتبات المتخصصة، المؤتمر العاشر للاتحاد العربي للمكتبات والمعلومات (المكتبة الالكترونية والنشر الالكتروني وخدمات المعلومات في الوطن العربي)، تونس، 535 -541.

عبد الواحد، آ. (2011) سياسة الاختيار وتنمية المجموعات المكتبية في مكتبة كلية الآداب، مجلة آداب البصرة، جامعة البصرة، (59): 325-358.

عبد الواحد، أ. (2008) استخدام طلبة الدراسات العليا في التربية الرياضية بجامعة بغداد لمصادر المعلومات الإلكترونية، المؤتمر العلمي الدولي الثالث (تطوير المناهج التعليمية في ضوء الاتجاهات الحديثة وحاجة سوق العمل، مصر، ص. 77-92.

عليان، ر. والسامرائي، إ. (2014) المصادر الإلكترونية للمعلومات. عمان: دار اليازوري.

قنديلجي، ع. وعليان، ر. والسامرائي، إ. (2009) مصادر المعلومات التقليدية والإلكترونية. عمان: دار اليازوري.

كليب، ف. (2008) استخدام طلبة نظام التعليم المفتوح لمصادر المعلومات الإلكترونية في المكتبات الافتراضية، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات، فلسطين، (13): 11-53.

المالكي، م. (2003) دور المكتبات الجامعية في تطوير البحث العلمي وتلبية احتياجات الباحثين والدارسين، رسالة المكتبة، 38، (3-4)، 7-54.

متولي، ن. (2002) الاتجاهات الحديثة في إدارة وتنمية مقتنيات المكتبات ومراكز المعلومات. القاهرة: الدار المصرية اللبنانية.

الوردي، ز. والمالكي، م. (2002) مصادر المعلومات وخدمات المستفيدين في المؤسسات المعلوماتية. عمان: مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع.

Boston University Law Library Collection Development Policy (2013) Retrieved 5 January, 2014 from: http://www.bu.edu/lawlibrary/PDFs/collections/cdpolicy.pdf

Catholic University of America Libraries Collection Development Policy (2014) Retrieved 15 May, 2014 from: http://libraries.cua.edu/about/colldev/policy.cfm

Columbia College Chicago E-Resources Collection Development Policy (2012) Retrieved 10 March, 2014 from: http://www.lib.colum.edu/about/ecollectiondevelopment.php

Cornell Law Library Collection Development Policy (2010) Retrieved 3 June, 2014 from: http://www.lawschool.cornell.edu/library/WhoWeAre/Policies/upload/Collection_Development_Policy.pdf

Edith Garland Dupré Library Electronic Resources Collection Development Policy (2013) Retrieved 10 April, 2014 from: http://louisiana.libguides.com/erpolicy.

Fresnido, A., Yap, J. (2014) Academic Library Consortia in the Philippines: Hanging in the Balance, Library Management, 35 (1-2), 15-36.

Horava, T. (2005) Access Policies and Licensing Issues in Research Libraries, Collection Building, 24 (1), 9–11.

IFLA, (2012) Key Issues for E-Resource Collection Development: A Guide for Libraries. Netherlands, Hague, Retrieved 2 October 2013 from: http://www.ifla.org/files/assets/acquisition-collection-development/publications/Electronic-resource-guide.pdf

Mangrum, S. and Pozzebon, M. (2012) Use of Collection Development Policies in Electronic Resource Management, Collection Building, 31 (3), 108–114.

Perry, K. (2009) Where Are Library Consortia Going? Results of a 2009 Survey. Serials, 22 (2), 122-130.

Petrick, J. (2002) Electronic Resources and Acquisition Budgets: SUNY Statistics: 1994-2000, Collection Building, 21 (3), 123-133.

Reitz, J. (2004) Dictionary for Library and Information Science. London: Libraries Unlimited.

University of Hong Kong Libraries' Electronic Resources Collection Development Policy (2014) Retrieved 10

Collection Building, 24 (1), 35–43.

White, G. (2004) Collaborative Collection Building of Electronic Resources: A Business Faculty/Librarian Partnership, Collection Building, 23 (4), 177–181.

White, G. and Crawford, G. (1997) Developing an Electronic Information Resources Collection Development Policy, Collection Building, 16 (2), 53–57.

March, 2014 from: http://lib.hku.hk/cd/policies/erp.html

University of Maryland's Collection Development Policy Statement: Electronic Resources (2012) Retrieved 15 March, 2014 from: http://www.lib.umd.edu/collections/policies/electronic-resources

Vignau, B. and Meneses, G. (2005) Collection Development Policies in University Libraries: A Space for Reflection,

The Status Quo of Electronic Information Resources Development in the Jordanian University Libraries and Recommend a Policy Guideline to their Development

Fadia Mamdouh Abed Salem, Younes Ahmad al-Shawabkeh *

ABSTRACT

This study aims at identifying the status quo of electronic information resources development in twelve Jordanian University Libraries, and recommends a proposed policy guideline to their development. A questionnaire consisted of (58) items was distributed among (182) participants of whom (153) or (84.1%) responded. Research findings showed that the employee's estimation of the status quo of the development of electronic information resources in the Jordanian university libraries was average. No statistically significant differences were found at ($\alpha \leq 0.05$) in the employee's estimation of the status quo of the development of electronic resources in the university libraries in Jordan due to the different variables, namely: job title, specialization, academic qualification, and experience. Meanwhile, statistically significant differences were found at ($\alpha \leq 0.05$) due to the variable of university type for the benefit of private universities. A proposed policy guideline including the main elements for the development of electronic information resources in the Jordanian university libraries was provided.

Keywords: Electronic Information Resources, Collection Development, University Libraries; Jordan.

* Jordan University Library, Information Directorate; and Faculty of Educational Sciences, Department of Library & Information Science, The University of Jordan. Received on 18/1/2015 and Accepted for Publication on 15/2/2015.